النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⵉⵎⵓⵖⵔⴰⵟⵉ

العدد: 514

من 22 إلى 28 يونيو 2023

الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول : جمال براجع | مدير النشر: الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري

فقيد النهج الديمقراطي

هجرة الأدمغة والكفاءات المغربية: النزيف القاتل

كلمة العدد

ذكرى انتفاضة 20يونيو1981

وتستمر معركة النضال ضد التفقير والاستبداد المخزني

يعتقد الحاكم المستبد أن ليالي الظلم لن تنجلي، لكن صباح الحرية على موعد مع أجيال المستقبل،ها هي ذكرى 20يونيو المجيدة مخلدة في تاريخ أبناء الشعب المغربي. لا يمكن أن يطوي النسيان هبات جماهيرية كبيرة خرجت منتظمة سنة 1981للاحتجاج ضد سياسات التفقير والزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، لتجد أمامها جحافل القمع مدججة بمختلف أنواع الأسلحة كأنها تستعد للحرب.

في 28مايو من سنة 1981،أعلنت حكومة "المعطي بوعبيد" عن الزيادة في أثمان المواد الاكثر استهلاكا في المعيش اليومي للجماهير الشعبية، تلبية لأوامر وتوصيات المؤسسات المالية للرأسمال العالمي. وبعد ضغوطات قوية من القواعد العمالية وعموم الأجراء النقابيين، دعت المركزية النقابية "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" إلى إضراب وطني يوم 20يونيو من سنة 1981 كان قد لقي تجاوبا كبيرا وناجحا خاصة في مدينة الدارالبيضاء. الأمر الذي دفع السلطات القمعية الى التدخل من أجل تشتيت التظاهرات وقمع المحتجين الذين نزلوا بالمقابل بمظاهرات في دروب وأزقة الأحياء الشعبية. وهنالك ووجهوا وهم عزل بمختلف أصناف القمع بما في ذلك الفيالق العسكرية المسلحة والموجهة بتوصيات أعلى المراتب في المسؤولية التي كانت تهدف إلى إسكات المحتجين ولو أدى الأمر الى اطلاق الرصاص الحي واستعمال الأسلحة الثقيلة...

لقد كان المغاربة يواجهون آلة الموت التي استعملها النظام السياسي من دون رحمة وهم يظنون أن مطالبهم البسيطة في التراجع عن الزيادات المولة في المواد الأساسية لا يكلف الدولة في شيء، حتى أنها أثارت استهزاء وزير الداخلية آنذاك غير المأسوف على رحيله "ادريس البصري" وأنها مطالب لن تقلق مراكز الرأسمالية الوصية على خيرات بلادهم. لكن حصيلة تلك التدخلات الهمجية كانت جد ثقيلة من حيث جريمة اقتراف مجزرة ومقبرة جماعية من حيث عدد: الشهداء، المفقودين،المعتقلون، الجرحي، وذوو العاهات المستديمة. حصيلة هذه الجريمة كغيرها من جرائم النظام، ظلت في حكم الكتمان والانكار في البداية،الى أن نضال الحركة الحقوقية والمعارضة،دفع بنظام المخزن الى الاعتراف ولو فقط ب (66قتيلا، 110من الجرحى؟ !)بينما صرح الاتحاد الاشتراكي ب(600 قتيل و5000جريح...) أما الحصيلة الحقيقية فقد تجاوزت تلك الأرقام بكثير، حسب من عايشوا تلك الفترة الرهيبة التي دامت خلال يوم 20يونيو وما بعده بأيام،حيث المطاردات البوليسية والاعتقالات التي تراوحت ما بين 25 ألف و30 ألف معتقل،بينما اعترفت دولة المخزن فقط،ب (حوالي 500 شخص) ولم يسلم من بطش السلطات القمعية لا النساء ولا الشباب،بعضهم من ضحايا المقبرة الجماعية السرية بالحي المحمدي "ثكنة رجال المطافئ" هذا مع تعميم فرض حالات الاستثناء وضرب حرية التعبير بما في ذلك منع صدور جريدة المحرر و جريدة ليبيراسيون وبعض منابر الاعلام المغربية والدولية...

لقد شكلت انتفاضة 20 يونيو المجيدة، ملحمة شعبية خالدة في ذكرى وذاكرة الشعب المغربي، فكانت منعطفا جديدا للمزيد من الانتفاضات الشعبية كما هو الأمر بالنسبة لانتفاضة سنة 1984خاصة بالريف،احتجاجات سنة 1990/1991وغيرها في العديد من المناطق التي تنتفض ضد التفقير والاستبداد السياسي...لقد تواصلت وهي تراكم التجربة وتتغذى من واقع الاقصاء الاجتماعي والنضالات العمالية الشعبية حتى انفجرت في شكل جديد مع الحراك الشعبي 20فبراير 2011في سياق ما يعرف بالحراكات التي عرفتها المنطقة العربية والمغاربية. هذه الانتفاضة، ما قبلها وما بعدها، ليست سوى تعبيرات مجتمعية حقيقية عن التناقضات الطبقية التي تعتمل في مجريات الصراع بين مصالح الكتلة الطبقية السائدة ونظامها الحاكم من جهة ومجموع الطبقات الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة وعموم الكادحين. وستستمر بالتأكيد وستتعرض نضالات وانتفاضات الجماهير المفقرة الى المزيد من القمع والمنع، ما دامت دولة المخزن لا تملك حلولا ولا أجوبة حاسمة على الأزمة البنيوية المتواصلة ضمن خياراتها التبعية وبحكم طبيعة النظام اللاوطني اللاديمقراطي واللاشعبي.

أمام ما تقدم، ليس من خيار أمام التنظيمات المناضلة من أجل تحرر الشعب المغربي ومن أجل أن لا تتكرر مآسي النظام وجرائمه سوى المزيد من النضال في إطار:

- نضال التنظيمات الحقوقية، المدنية والشعبية: من أجل فرض اعتراف الدولة واعتذارها عن كل ما اقترفته من انتهاكات جسيمة، ومحاكمة جميع من تورطوا في تلك الجرائم.

- نضال وحدوي للحركة النقابية: من أجل فرض حرية العمل النقابي والحق في ممارسة الاضراب دون قيد أو شرط. فرض نضالات وحدوية لمجموع القطاعات النقابية في أفق نضال نقابي موحد يستهدف وحدة كل مكونات الطبقة العاملة وعموم المأجورين.

- نضال في الواجهة السياسية.فهي مرة أخرى دعوة لكل التنظيمات الديمقراطية والمناهضة للمخزن للتكتل على أرضية حد أدنى لمواجهة الهجوم والاستبداد المخزني بما يمكن المعارضة الحقيقية من تنظيم نفسها من أجل التغيير المنشود.

وتبقى المسؤولية من أجل التقدم في انجاز ما سبق على الديمقراطيين وخاصة على المناضلات والمناضلين الذين لهم المصلحة في أن تتبوأ الطبقة العاملة وعموم الكادحين بواسطة حزبها المستقل المكانة اللائقة في قيادة النضال الطبقي وحسم الطريق نحو مجتمع ديمقراطي، مغرب الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

ضيفة العدد: سعيد شهاب

الهجرة كما هي الآن تخدم مصالح دول الاستقبال وهي توفر بشكل عام مستوى معيشي أفضل بكثير للمهاجرين وعائلاتهم لكنها في الأخير تكرس علاقات التبعية والاستغلال.

النهج الديمقارطي العمالي يطالب بالمحاسبة السياسية على الجرائم المرتكبة ضد شعبنا 2

دولة المخزن بين تأبيد الإستبداد وتعميم الفساد 6

حول أكاذيب حسن بنعدي 9

الشباب وقضايا الديمقراطية بالمغرب 12

السحب: Anté Prima

annahjad@gmail. com

www. annahjaddimocrati. org

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي العمالي يحيي ذكرى 20 يونيو ويطالب بالمحاسبة السياسية على الجرائم التي تعرضت لها جماهير شعبنا كما يطالب باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعا يوم الأحد 18 يونيو 2023 بمقره المركزي بالرباط. وبعد مناقشة مستفيضة لأهم مستجدات الوضع الدولي والوطني، والاستعداد لتخليد ذكرى انتفاضة 20 يونيو المجيدة ولموضوع الحياة الداخلية للحزب والمهام المنوطة به والمتعلقة أساسا بالندوة الدولية حول التجارب العالمية لبناء الأحزاب العمالية والتهييئ لمؤتمري القطاع الشبيبي والقطاع النسائي، خلص اجتماع المكتب السياسي الى ما يلي:

– يدعو مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي العمالي الى المساهمة الوازنة في احياء ذكرى انتفاضة 20 يونيو المجيدة في جو نضالي وحدوي إلى جانب باقي القوى المناضلة وفي إطار الجبهة الاجتماعية المغربية؛

– يندد بمسلسل الغلاء الفاحش الذي يعصف بما تبقى من القدرة الشرائية للجماهير الكادحة والمطالبة بالتراجع الفوري عنها وبالضرب بيد من حديد على كل الاحتكاريين وسماسرة الازمات الاجتماعية وخاصة ما يرافق أيام عيد الأضحى لهذه السنة؛

– يستحضر المكتب السياسي حالة الجفاف التي تعرفها بلادنا وانعكاساته الخطيرة على ساكنة البوادي ويحمل الدولة مسؤولية حماية صحة وحياة المواطنات والمواطنين بتلك المناطق؛

– يسجل معاناة الشعب المغربي من ويلات التفريط في سيادته الغذائية والارتهان الى الخارج لتحقيق بعض التوازنات وذلك خدمة لمصالح الكمبرادور وملاكي الاراضي الكبار الذين يوجهون الفلاحة والزراعة الى التصدير؛

– يندد بالهجوم على الحق النقابي الذي تعيشه الطبقة العاملة وما تتعرض له المكاتب النقابية من واقع التضييق وطرد أعضائها بمجرد تشكيلها (حالة تعاونية كوباك في بعض فروعها)؛

– يعلن ومن جديد عن تضامنه المبدئي والدائم مع معركة عاملات وعمال سيكوميك بمكناس ويطالب بالحل الفوري لهذا الملف الذي عمر طويلا ويثقل كاهل الأسر المكتوية بآثاره المدمرة؛

– يجدد مطالبته باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والكف عن انتهاك حريات التفكير والتعبير والتنظيم.

– يعبر عن تضامنه مع العديد من النقابات ومع فروع الجمعية المغربية لحقوق الانسان ومع فروع حزب النهج الديمقراطي العمالي في نضالهم ضد المنع من وصولات الإيداع الهادف إلى التضييق الممنهج على جميع الاطارات المناضلة ببلادنا؛

– يهنئ الجمعية المغربية لحقوق الانسان بمناسبة الذكرى الرابعة والاربعون (44) لتأسيسها ويعبر عن تضامنه اللامشروط مع نضالاتها الرائدة ببلادنا؛

– يعبر المكتب السياسي عن دعمه ومساندته لعقد المؤتمر الوطني للمنتدى المغربي للحقيقة والانصاف ولجعل هذا الإطار المناضل منصة للدفاع عن ضحايا الخروقات الجسيمة لحقوق الانسان التي عرفتها بلادنا ولا تزال؛

– يجدد الدعوة الى الوحدة النضالية مع المناضلين والمناضلات الماركسيين اللينينيين من اجل المساهمة الجماعية في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربي؛

– ينوه بالعمل الجيد والمتواصل الذي يقوم به القطاع النسائي والقطاع الشبيبي لحزبنا في إطار الاعداد المتواصل لمؤتمريهما المبرمجة في الاشهر القادمة؛

– يعلن عن تنظيم ندوة دولية حول تجارب الاحزاب الماركسية اللينينية للعمل وسط الطبقة العاملة وذلك يوم الجمعة 23 يونيو 2023؛

– يستنكر الموجة الجديدة في موضوع التطبيع التي تشهدها بلادنا وهي المزيد من الارتماء المذل في سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني؛ الاولى متمثلة في دعوة رئيس البرلمان الطالبي العلمي لرئيس الكنيست الصهيوني لزيارة المغرب واللقاء مع البرلمانيين والثانية في حضور وفد عسكري لمناورات الاسد الافريقي التي يجريها الجيش المغربي مع جيوش بلدان اخرى وعلى راسها الجيش الأمريكي؛

– يتضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله التحرري من الاستعمار الصهيوني وبناء الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني من النهر الى البحر. كما يعبر عن دعمه وتضامنه مع نضال الشعب السوداني من اجل استكمال مهام الثورة السودانية ويعبر عن دعمه ومساندته الى الحزب الشيوعي السوداني الشقيق؛

– يطالب بوقف الحرب في اوكرانيا وتجنيب شعوب المنطقة ويلات الدمار وذلك برفع يد حلف الناتو الامبريالي العدواني عن هذه المنطقة وعزله وحله.

الرباط 18 يونيو 2023

حزب النهج الديمقراطي العمالي بالجديدة يدين الاعتداء الذي استهدف الرفيق رضوان دليل.

تعرض الرفيق رضوان دليل، عضو المكتب المحلي لفرع الحزب بالجديدة والنواحي، وعضو مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالجديدة ومكتب فرع الجديدة للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، لاعتداء جبان أمام الملأ من طرف أحد البلطجية، الذي يبدو أنه مسخر من طرف لوبيات الفساد بالمدينة، وذلك ليلة يوم الثلاثاء 13 يونيو 2023 بشارع محمد الخامس، مما تسبب له في كسر على مستوى رجله اليسرى، نقل على وجه السرعة إلى المستشفى الاقليمي محمد الخامس لتلقي العلاج.

ويأتي هذا الاعتداء الشنيع بعد تنظيم فرع الجديدة للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب لوقفة احتجاجية أمام المحطة الطرقية بالجديدة صبيحة نفس اليوم للتنديد بالفساد المستشري بها. كما يأتي في سياق نضاله المستميت وفضحه للوبيات الفساد في عدة مؤسسات ومنها مؤسسة الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بالجديدة والذي كلفه الطرد من العمل بها، مما يبين أن هذا الاعتداء تم مع سبق الإصرار والترصد بقصد إيذاء الرفيق وترهيبه لإسكات صوته المزعج للوبيات الفساد بالمدينة والجهات التي تحميها خدمة لمصالحها.

إن المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بالجديدة والنواحي إذ يعلن عن تضامنه المطلق مع الرفيق رضوان دليل فإنه:

– يدين بشدة هذا الاعتداء الجبان، ويطالب بفتح تحقيق مستقل ونزيه للكشف عن هوية هذا المجرم المعتدي والجهات التي سخرته للقيام بهذا الاعتداء، ومتابعتهم قضائيا.

– يؤكد أن أسلوب القمع والاعتداءات والبلطجة لن يثبط عزائم مناضلي ومناضلات الحزب، ولن يزيدهم سوى إصرارا على المضي قدما في النضال ضد الاستبداد والفساد ومن أجل مغرب حر وديمقراطي.

– يجدد تضامنه مع فرع الجديدة للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب في نضاله من أجل الحق في الشغل والتنظيم، وضد الاعتداءات السافرة التي يتعرض لها مناضلوه.

– يدعو كافة القوى المناضلة بالجديدة والإقليم إلى رص الصفوف للنضال المشترك لمواجهة لوبيات الفساد والريع والاستبداد، والدفاع عن مصالح وحقوق ساكنة الاقليم.

– يدعو كافة المواطنين والمواطنات والقوى المناضلة إلى المشاركة في تظاهرات تخليد ذكرى الانتفاضة المجيدة 20 يونيو التي دعت إلى تنظيمها الجبهة الاجتماعية المغربية في كافة مناطق المغرب تحت شعار "وفاء للشهداء وضد الغلاء والقمع والاعتقال السياسي والقهر الاجتماعي."

لا بديل عن المقاومة الشعبية

تازة

شغيلة جماعة تازة في وقفة احتجاجية يوم 20 يونيو

نظمت شغيلة جماعة تازة في وقفة احتجاجية يوم 20 يونيو أمام المستودع البلدي، على الساعة 11 صباحا، دعا لها الفرع المحلي للجامعة umt.

يندرج هذا الشكل النضالي في سياق الشطر الأول من المعركة النضالية والذي ستنتهي حلقاته بتنفيذ وقفة احتجاجية ثالثة يوم الجمعة 23 يونيو الجاري، ابتداء من الساعة 11 و النصف صباحا أمام مقر الجماعة الكائن قرب ساحة 20غشت، مع التوقف عن العمل لمدة ساعتين وإخلاء مقرات العمل والإلتحاق بالوقفة الإحتجاجية.

تناولت كلمة الكاتب العام للنقابة الرفيق محمد عماري أهم المطالب النقابية والقضايا التي تهم شغيلة الجماعة والتحديات المطروحة في ظل الوضع المتردي الذي تعيشه الجماعة على مستوى التدبير الإداري وغياب شروط العمل الضرورية وغياب شروط تنمية محلية بالجماعة. وقد ركزت الكلمة على العناوين النقابية التالية:

▪التعسفات التي تطال الموظفين والموظفات من طرف رئيس المجلس الجماعي على سبيل المثال لا للحصر حالات: الرفيق حسن الكوراري والرفيق ع القادر الهروس والأخت لطيفة لشقر والتي دخلت يومه الثلاثاء 20 يونيو الجاري، ابتداء من الساعة التاسعة صباحا، في اعتصام أمام مقر الجماعة؛

▪التعسفات التي تطال الموظفين من طرف رئيس قسم الشؤون التقنية والتعمير والأشغال والبيئة؛

▪مقرات العمل التي تعاني من الإكتضاض والتي لا تستجيب للحد الأدنى لمتطلبات العمل الإداري بالنسبة للموظف والمرتفق على حد سواء، وتعثر إصلاح مقر الملحقة الإدارية الثانية والذي تسبب في هدر المال العام وخنق ميزانية الجماعة بمصاريف ضخمة إضافية لا طائل منها، تنعكس سلبا على تدبير شؤون الجماعة؛

▪ غياب التجهيزات الضرورية للعمل؛

تطرقت الكلمة لوضعية العرضيين والعرضيات وأكدت على تضامن الفرع النقابي مع مطالبهم/هن؛

▪ شددت الكلمة على الوحدة النضالية للفرقاء الإجتماعيين بالجماعة وعلى ضرورة العمل الوحدوي لمواجهة التحديات المطروحة محليا.

نقلا عن حائط: سعيد برحاوي

مراكش

عمال شركة "كوباك جودة" يتشبثون بحقهم في التنظيم النقابي

أصدر عمال شركة "كوباك جودة" بالوكالة التجارية بمراكش بيانا يعلنون فيه تشبثهم بحقهم في التنظيم النقابي في إطار إ م ش ورفضهم لكل محاولات ثنيهم على ذلك وجاء في البيان:

من أجل الدفاع عن حقوقنا، وتحسين أوضاع عملنا وحياتنا، أقدمنا نحن عمال كوباك - جودة بمراكش على تأسيس مكتبنا النقابي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

وفور علم الإدارة بذلك بدأت الضغط والمضايقات من أجل القضاء على هذا المولود النقابي، كما سبق أن فعلت في حالات عديدة، آخرها ما تعرض له إخواننا بمدينة الجديدة السنة الماضية عندما أسسوا مكتبهم النقابي من ضغوط من اجل دفع أعضاء المكتب الى الاستقالة، ثم التنقيلات التعسفية وبالطبع سيكون بعدها الطرد. وقبل ذلك تصفية المكتب النقابي في تارودانت منذ سنوات.

ان محاربة العمل النقابي من قبل كوباك-جودةناتج عن هضم حقوق الأجراء والافراط في استغلالهم وسعي لاستمرار هذا الوضع اللاانساني واللاقانوني.

إننا إذ نؤكد تشبتنا بحقنا في التنظيم النقابي، وفي الدفاع عن حقوقنا في عمل وحياة لائقين، عازمون على الصمود في وجه جبروت الشركة، معتمدين على الوحدة والتضامن العماليين. وننادد كافة النقابيين ليكونوا سندا في هذا الصمود إلى أن يتم تثبيت النقابة وانتزاع حقوق العمال وضمان كرامتهم.

عاشت نقابة عمال كوباك-جودة

عاش الاتحاد المغربي للشغل

صورة لعمال كوباك بتارودانت

حقوقيون يطالبون بوقف مسلسل انتهاكات حرية الرأي والتعبير

اصدرت الهيئة الوطنية لمساندة معتقلي الرأي وضحايا انتهاك حرية التعبير بالمغرب بلاغا تطالب فيه بوقف مسلسل الانتهاكات الموجهة ضد المعانين والمعارضين للفساد والاستبداد. وجاء في بلاغ صادر عن الهيئة:

تتابع الهيئة الوطنية لمساندة معتقلي الرأي وضحايا انتهاك حرية التعبير بالمغرب بانزعاج شديد مسلسل الانتهاكات الحقوقية والقانونية التي طالت ولا تزال العديد من أبناء الوطن الغيورين على حاضره ومستقبله، وهي بهذه المناسبة تتساءل متى ستنتهي حلقات هذا المسلسل القمعي الذي أضحى مُلطِّخاً لسمعة المغرب دوليا، كما غَدَا معيبا لأي إقلاع تنموي ولأي إصلاح سياسي مرتقب. وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت للمغرب داخليا من قبل الفاعلين الحقوقيين، وخارجيا من طرف المنظمات الحقوقية الدولية وآليات منظمة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي والخارجية الأمريكية، لم تزدد سلطاته إلا إمعانا في قمع حرية الرأي والتعبير وتوسيع دائرة الاعتقالات والمتابعات القضائية. في هذا السياق تبرز الهيئة الوطنية جملة من الانتهاكات الحقوقية المنهجة التي رصدتها وهي كالآتي:

1 – الخروقات القانونية التي شابت محاكمة الدكتور محمد أعراب باعسو من لحظة اعتقاله، ومرورا بتدابير الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي، ووصولا إلى متابعته شططا بقانون الاتجار بالبشر، وانتهاء بالحكم الجائر عليه بسنة حبسا نافذا، وغرامة 5000 درهم، و60 ألف درهم تعويضا للحق المدني.

لقد كشفت أطوار هذه القضية وجلساتها عن غياب أدنى شروط المحاكمة العادلة التي يتمتع فيها المتهم بأصل البراءة والحرية، وسرية التحقيق، وعلانية المحاكمة. وأمام فراغ الملف وافتقاده الحجج والأدلة على إدانة باعسو فيما نسب إليه، اضطرت المحكمة إلى إعادة تكييف المنسوب وإسقاط تهمة الاتجار في البشر إنقاذا لماء وجه الشرطة القضائية والنيابة العامة ومن يحرك دواليبهما، خاصة بعد تورطهم جميعا في وضع محمد باعسو سبعة أشهر ونصف رهن الاعتقال الاحتياطي دون موجب قانون. إن إسقاط التهمة المنسوبة لمحمد باعسو تستوجب الحكم ببراءته وإسقاط كل إدانة في حقه مع جبر الضرر.

2 – الوضع الصحي المزري للصحفي توفيق بوعشرين، الذي لم تكتف السلطات المخزنية بسجنه 15 سنة نافذة، رغم القرار الأممي الذي أقر بتعرضه لاعتقال تعسفي، بل أمعنت في إذلاله وإهانته بإلزامه التوجه إلى المرافق الصحية مصفد اليدين وبلباس السجن، ما يستدعي حفظ كرامته وتمكينه من حقه في التطبيب. أضف إلى ذلك الاستدعاءات المتكررة لزوجته أسماء مساوي من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالرباط ومصادرة جواز سفرها قصد منعها من حضور فعاليات حقوقية داعمة لزوجها توفيق بوعشرين بالخارج.

3 – المضايقات المستمرة التي يتعرض لها الصحفي عمر الراضي داخل السجن والمتمثلة في تهديده بحرمانه من استعمال هاتف السجن إن خاض مع والديه في أي موضوع سياسي، تحت ذريعة أنه "مصنف في حالة خاصة وأنه تحت المراقبة المستمرة". فضلا عن ذلك، تمت مصادرة مكتوباته وتم منعه من الكتابة، ومنعه أيضا من الاختلاط بباقي نزلاء السجن وقت الفسحة، إذ لم يكتفوا بالزنزانة الانفرادية وشفعوها بالفسحة الانفرادية إمعانا في التعذيب. وهو أمر مستنكر على إدارة السجن التي تتحدد وظيفتها في تدبير وإدارة السجن وليس إصدار أحكام وعقوبات في حق نزلاء السجن الذين تكفيهم عقوبة سلب الحرية.

4 – عدم استجابة السلطات المغربية للمقرر الأممي المعني بالاعتقال التعسفي الذي أوصى بإطلاق سراح الصحفي سليمان الريسوني وتعويضه عن سنوات السجن، باعتباره معتقل رأي، في المقابل صادرت إدارة السجن مشروع روايته ومنعته من الكتابة، ناهيك عن تأخير جلسة النقض بعد أكثر من سنة والتي ستكون أولى جلساتها يوم 24 يونيو 2023.

5 – استمرار التضييق والتنكيل بالمؤرخ معطي منجب. فبعد الاعتقال الاحتياطي على ذمة التحقيق الذي تعرض له، وبعد الحكم عليه غيابيا، وهو داخل السجن بسنة نافذة، دون إخباره أو إخطار محاميه، وبعد تجميد حسابه البنكي وكل ممتلكاته، ومنعه من السفر إلى الخارج، جاء قرار إيقافه عن العمل بشكل رسمي كأستاذ جامعي. ما جعل هذا الناشط السياسي والحقوقي في وضع مادي متأزم يتحمل فيه المخزن جريمة التجويع الممنهج لمنجب .

6 – منع النقيب محمد زيان من التخابر مع محاميه وهو في سجن العرجات 1، بدعوى رفض محاميه الإفصاح عن سبب الزيارة، وهو أمر مخالف لجميع المبادئ والأسس القانونية لكون العلاقة بين الدفاع وموكله مشمولة بالسرية، ولا يحق للنيابة العامة معرفة أسباب التخابر بأي وجه كان. إن ما قامت به النيابة العامة يعد تجاوزا لسلطاتها، ومسا خطيرا بحقوق السجين وبحرية اختيار محاميه وتعطيلا لمصالحه.

7 – الإمعان في معاقبة الناشطة والمدونة سعيدة العلمي على آرائها المعارضة لنظام الحكم، فبعد الحكم عليها بثلاث سنوات تم تعريضها لمحاكمة أخرى من داخل السجن والحكم عليها بسنتين، لا لشيء إلا لكونها أكدت أمام **القضاء حقها في التعبير ووصف الواقع السياسي كما تراه لا كما يراد لها أن تراه.**

8 – **سحب كتاب الأنثروبولوجي عبد الله الحمودي، ومنعه من العرض والتقديم في معرض الكتاب الدولي المقام بالرباط. وهو سلوك مناف تماما لفصول الدستور** 25/26/28/154 التي تنص تباعا على حُرية الفكر والرأي، ودعم الإبداع والنشر والعرض بكل حرية ومن غير قيد، ثم تخويل الاستفادة من المرفق العمومي بين المواطنين على قدم المساواة.

9 – الاستمرار في التضييق على معتقلي حراك الريف وعلى رأسهم ناصر الزفزافي، وما تعرض له الناشط نور الدين لعواج من مضايقات من طرف إدارة السجن قبيل خروجه بأيام. ناهيك عن اعتقالات طالت محتجين ومدونين وأيضا مناضلين في حركة 20 فبراير من الجالية المقيمة في الخارج.

10 – متابعة أفراد عائلة ضحية التعذيب ياسين الشبلي بتهم ثقيلة لثنيهم عن الاستمرار في المطالبة بالحقيقة والعدالة في قضية ابنهم، وهي إجراءات تروم طمس التجاوزات التي تحدث في دهاليز الشرطة القضائية، ما يستوجب فضح مثل هذه التجاوزات والوقوف بجانب ضحاياها وسلوك كل السبل المشروعة لإجلاء الحقيقة وترسيخ قاعدة "عدم الإفلات من العقاب".

وبناء على سبق، فإن الهيئة الوطنية لمساندة معتقلي الرأي وضحايا انتهاك حرية التعبير بالمغرب، إذ تسجل كل هذه الخروقات القانونية والانتهاكات الحقوقية، فإنها تعلن ما يلي:

■ رفعها أسمى التهاني وعبارات الصمود للمناضل نور الدين لعواج ولكافة أسرته ومحبيه بمناسبة معانقته لحريته ومغادرته سجن عكاشة سيء الذكر، واستنكارها لكل ما تعرض له من حكم جائر، مع مطالبتها بجبر كل الضرر الذي لحقه،

■ شجبها كل ما يتعرض له النشطاء والسياسيون والصحفيون من قمع للرأي والحد من حرية التعبير والحرمان من المساواة في الحقوق،

■ دعوتها السلطات المغربية إلى ضرورة إيقاف انتهاكاتها المنهجة في مجال حقوق الإنسان، وسياستها المشجعة للإفلات من العقاب وكل أشكال الضغط والشطط في استعمال السلطة،

■ مطالبتها التعجيل بإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وحرية التعبير، باعتبار ذلك مدخلا لأي إصلاح سياسي وانتقال ديمقراطي يروم إشراك كل كفاءات الوطن في مناخ تسوده حرية الرأي وحرية التعبير والإبداع،

■ تحذيرها من الاستمرار في توظيف مؤسسة القضاء لتصفية الحسابات السياسية، ومطالبتها بقضاء نزيه ومستقل من شأنه أن يعيد الثقة للمواطنين في مؤسسات الدولة،

■ تأكيدها على ضرورة التمييز بين الجهات المختصة بإصدار العقوبات متمثلة في جهاز القضاء، والمؤسسة السجنية التي لا يحق لها مطلقا إضافة عقوبات لأي سجين لم تذكر في نص الحكم، كمنعه من التحدث في مواضيع معينة أو منعه من الفسحة الجماعية أو منعه من التأليف والكتابة.

وفي الختام تجدد الهيئة نداءها لكافة القوى الوطنية لتوحيد الجهود من أجل تحقيق الحرية للمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وبهدف الحد من تغول السلطة وعنفها المتصاعد ضد كل الأصوات المعارضة والأقلام الحرة والهيئات الساعية لتقويض دعائم الفساد والاستبداد.

الخميس 15 يونيو 2023

منتدى الحقيقة والإنصاف يصدر بيان بمناسبة حلول الذكرى 42 لانتفاضة 20 يونيو

عقد المكتب التنفيذي لمنتدى الحقيقة والانصاف اجتماعه عن بُعد بتاريخ : 18/06/2023 وبعد ان استعرض الأوضاع الحقوقية، وبرنامج عمله في أفق مؤتمره الوطني القادم اليوم سجل حلول الذكرى 42 لإحدى أفظع الجرائم المرتكبة في حق الشعب المغربي، إنها ذكرى انتفاضة 20 يونيو التي تعتبر بكل المقاييس محاكمة شعبية للاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الدولة المغربية منذ الاستقلال السياسي وما رافقها من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان والمتمثلة رأسا في الاختطافات بالجملة والاحتجاز في المعتقلات السرية والتعذيب والاعدامات خارج القانون والإجهاز على الحق في التعبير والحق في التظاهر... ففي ذاك السبت الاسود أصدرت الجماهير الشعبية حكمها عن تلك الاختيارات بنشلها الذريع في تحقيق الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود ووجهت تنبيها للدولة بوجوب مراجعة تلك الاختيارات بما يتلاءم وانتظارات الشعب المغربي وبضرورة معالجة انعكاساتها المتراكمة والوخيمة والتي اتخذت مظاهر متعددة، من إقصاء وتهميش وتفقير وغيرها من مظاهر الأزمة الاجتماعية التي شكلت قلقا اجتماعيا بامتياز .

إلا أن الدولة عوض اعتماد آلية الحوار لحل ما تسببت فيه التجأت كعادتها الى تعنيف وقمع المتظاهرين لثنيهم عن المطالبة بحقوقهم العادلة والمشروعة وحرمانهم من أبسط الحقوق وفي مقدمتها الحق في التظاهر والحق في الاحتجاج عن التدهور الذي آلت إليه أوضاعهم .

والمكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف وهو يخلد هذه الذكرى الأليمة من تاريخ الشعب المغربي يقف إجلالا لشهداء انتفاضة 20 يونيو ويجدد تعازيه لعوائلهم ويحيي عاليا كل المواطنات والمواطنين الذين خرجوا احتجاجا على سياسة التفقير والتهميش، ويدعو عموم المواطنات والمواطنين إلى المشاركة في الوقفة التي دعت إليها الجبهة الاجتماعية يوم 20 يونيو .

وأنه لابد من استكمال البحث عن الحقيقة في كل حالات الاختفاء القسري بالكشف عن المصير، ويطالب بمايلي:

– تسليم رفاة الضحايا لذويهم في أقرب الآجال دون تسويف أو أعذار غير مقنعة

– الاستجابة لمطالب العائلات الذين يشككون في نتائج الحمض النووي المنجزة بتمكينهم من الحق في إعادة التحقق من الحمض النووي .

– الإسراع بإتمام جبر الضرر الفردي لجميع الضحايا بما فيهم من اعتبر خارج الآجال أو الحالات العالقة

– ضرورة التعجيل بتهيئ برامج تنموية لجبر ضرر المناطق التي تضررت من سنوات الرصاص.

– التنزيل الفاعل والفعال لتوصيات هيئة الانصافو المصالحة وذلك بتقوية الحماية الدستورية لحقوق الانسانو والانضمام النشيط والمفعل لاتفاقيات القانون الدولي لحقوق الانسان ووضع استراتيجية عدم الافلات من العقاب ..

كما يأسف المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف لاستمرار الدولة في نهجها لسياسة التعسف والتضييق على الحقوق والحريات في غياب تام للاحترام الواجب للاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي صادقت عليها ،واٍ يهنيء المناضل نورالدين العواج على استعادة حريته بعد أن قضى العقوبة التعسفية المحكوم بها يستنكر ما يتعرض له الصحفي عمر الراضي من تعسفات ومضايقات داخل السجن ويجدد مطالبته بإطلاق سراح كافة المعتقلين من سياسيين وحقوقيين، وإعلاميين ومدونين والمعتقلين على خلفية الأحداث الاجتماعية .

الدار البيضاء في : 18/06/2023

الطبيعة الطبقية للحزب الشيوعي (الجزء 3)

بقلم: بابلو ميراندا
ترجمة مرتضى العبيدي

الحزب الماركسي اللينيني هو حزب الطبقة العاملة

في عالم اليوم، هناك العديد من الأحزاب التي تدعي أنها شيوعية. هناك أحزاب تأسست في خضم النضال الثوري في النصف الأول من القرن العشرين، والتي أصبحت فيما بعد تشكيلات تحريفية. هم أتباع التحريفية الخروشوفية. لقد كشفت هذه الأحزاب نفسها إلى حد كبير، وتخلت عن دكتاتورية البروليتاريا، والعنف الثوري، وحولت نفسها إلى أحزاب انتهازية وإصلاحية.

هناك أحزاب تطلق على نفسها اسم شيوعي وتبتعد عن الأحزاب الشيوعية التقليدية، وتحتفظ بجزء من الخطاب الماركسي، لكنها في الواقع تطور سياسة إصلاحية تسعى إلى كسب بعض "الفوائد" للطبقة العاملة من خلال التخلي عن تنظيم الثورة.

في الإكوادور، يسير الحزب التحريفي من سيئ إلى أسوأ. في التسعينيات، قررت قيادته حل نفسها والاندماج مع الحزب الاشتراكي. وفي وقت لاحق، أعادت مجموعة من أعضائه تشكيل "الحزب الشيوعي". وفي الوقت الحالي، من المعروف أنها مقسمة إلى ثلاثة تعبيرات على الأقل تختلف عن بعضها البعض في درجة الالتزام بحكومة كوريا والوظائف التي يحصلون عليها.

ما قلناه للتو يجب أن يؤخذ في الاعتبار للعودة إلى فكرتنا الأولية، يجب الحكم على الأحزاب السياسية بناءً على مقترحاتها، وبرنامجها وممارساتها الاجتماعية.

تأسس حزب البروليتاريا الثوري في الإكوادور في العشرينات والثلاثينيات من القرن الماضي. لقد لعب دورًا فائقًا في تكثيف الصراع الطبقي. ساهم في تنظيم عمال المدينة والفلاحين وحتى الشباب. شارك بنشاط في الحياة السياسية الوطنية. في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، استسلم أمام جدار التحريفية القادم من قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي، وأصبح حزبًا انتهازيًا وإصلاحيًا.

ومن أجل إنقاذ الماركسية اللينينية، وتقاليد النضال للعمال والشعوب، ولد الحزب الشيوعي الجديد في الإكوادور من الشباب، وحدد التباينات الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية مع الحزب القديم، وفهم الحاجة إلى التمسك بالماركسية اللينينية حتى في الاسم. هكذا وُلد الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني في الإكوادور، PCMLE.

في إعلان المبادئ PCMLE، تم التنصيص صراحة على ما يلي: "الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني في الإكوادور هو الحزب السياسي للطبقة العاملة الإكوادورية، وطليعتها الواعية، وأرقى فصيل تنظيمي من الطبقة". و"الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني في الإكوادور مستقل عن أي من تعبيرات رأس المال، وعن كل سياسات الإمبريالية والطبقة الرأسمالية."

مع هذه الصيغ، يعرّف PCMLE نفسه كحزب سياسي، أي أنه نظم نفسه من أجل الاستيلاء على السلطة وليس فقط من أجل النقابات العمالية والنضال النقابي.

يتحمل PCMLE مسؤولية وضع نفسه في طليعة المطالب الاقتصادية والسياسية للطبقة العاملة، وتقديم أفضل الجهود لتنظيم العمال والشباب، من أجل تثقيفهم السياسي، لتوجيه النضال اليومي نحو أهداف الإطاحة بالرأسمالية والاستيلاء على السلطة الشعبية. هذه الخصائص للحزب تجعله طليعة الطبقة العاملة. ومع ذلك، فإن دور الطليعة لا يتم اكتسابه بمرسوم، وبإطلاق صفة الماركسي اللينيني على النفس، بل يتم كسبها في خضم الممارسة الاجتماعية، وفي خضمّ الصراع الطبقي. تتم ممارسة الطليعة الشيوعية للطبقة العاملة بالتمسك بالماركسية اللينينية، وبتطوير وتجذير سياسة صحيحة، وبالدور المنظم للنقابات في النضال الإضرابي، وفي سير النضالات التي تطوّرها الشعوب والشباب، وفي تحمل كامل مسؤوليات تنظيم وإنجاز الثورة.

يعبر **PCMLE** في خطه السياسي وفي ممارسته الثورية عن استقلاليته تجاه أي تعبير عن رأس المال. إنه يلتزم بالمسلمات التي أشار إليها ماركس ولينين وستالين فيما يتعلق بالحاجة إلى أن يكون حزبا مستقلا بكل مظاهره. تؤكد الممارسة الاجتماعية في الخمسينيات من القرن الماضي هذا المفهوم، حيث لم يضع PCMLE نفسه خلف أي قطاع من البرجوازية، ولم يرفع أبدًا راية "أهون الشرّين" ليدعم خفية قطاعًا من المهيمنين، ولم يتصالح أبدًا مع العدو الطبقي.

بشكل أساسي، يتم التعبير عن الطبيعة الطبقية لحزب البروليتاريا في حقيقة دفاعه عن المصالح الفورية والمتوسطة الأجل والاستراتيجية للطبقة العاملة. إن برنامجه وسياساته ومقترحاته وشعاراته تتوافق بشكل مباشر مع مصالح الطبقة العاملة، وهي مناهضة للرأسمالية والإمبريالية علانية. إنه يطرح إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والإطاحة بالبرجوازية ودفن النهب الإمبريالي؛ والنضال من أجل أن تتخذ الطبقة العاملة القرار بأن تصبح الطبقة الحاكمة، وتقيم دكتاتورية البروليتاريا وبناء مجتمع جديد، مجتمع العمال، الذي يشيّدوه بأنفسهم لمصلحتهم الخاصة، أي المجتمع الاشتراكي، والقضاء على التفاوتات الاجتماعية، وكل أنواع الامتيازات، والقضاء على الطبقات الاجتماعية، ووضع أسس مجتمع الرفاه والوفرة، الشيوعية، على كامل وجه الأرض.

تقع على عاتق النواة الرئيسية للحزب الماركسي اللينيني مسؤولية أن تصبح، نظريًا وعمليًا، تعبيراً حقيقيًا عن المبادئ الثورية للماركسية اللينينية، والمصالح الفورية والمتوسطة الأجل وعموم الكادحين والشعوب. يجب أن تكون قادرة على صهر الاشتراكية بالحركة العمالية والشعبية، ويتم تحقيق هذا النشاط من خلال صياغة سياسة عامة وتوجهات محددة للعمال، تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع في المجتمع والبلد، وقبل كل شيء لتولي الدور القيادي في الحزب، وفي الحركة العمالية والشعبية لقيادة النضالات الاجتماعية والسياسية للجماهير العمالية والشباب.

فتتجه أهدافه النهائية نحو تحرير البشرية.

تعيش الطبقة العاملة على بيع قوة عملها، وتشارك بشكل مباشر في الإنتاج، وتتجمع في مصانع كبيرة، ويتم تشغيلها في سلاسل إنتاج الصناعة، في اتصال مع أحدث التطورات في العلوم والتقنية والتكنولوجيا، مع مراعاة الانضباط في كامل يوم العمل. فتساعد هذه الأوضاع المادية للطبقة العاملة على تقريبها من نزعة للعمل المنظم والروح العملية وبلوغ درجة كبيرة من الوعي الجماعي والأخوة والتضامن. فتسمح لها هذه الظروف سريعا بإحراز وعي طبقي، وتبني النظرية الثورية المناسبة، أي الماركسية اللينينية، إذا ما عمل الحزب الشيوعي بجدّ من أجل ذلك.

في النضال ضد رأس المال، كما يؤكد البيان الشيوعي، "ليس لدى الطبقة العاملة ما تخسره سوى قيودها؛ على العكس، لديها عالم لتكسبه". فالطبقة العاملة، التي تمتلك إيديولوجيتها الخاصة وبقيادة حزبها، هي الطبقة الأفضل تجهيزًا لقيادة بقية الطبقات الكادحة في النضال من أجل التحرر.

في الإكوادور اليوم، تتوافق المصالح والأهداف الحالية للطبقة العاملة مع مصالح الطبقات الكادحة الأخرى في المدينة والريف، ولا يمكن تحقيق أي منها بالكامل دون انتصار الثورة الاجتماعية.

يتيح لنا هذا الوضع أن نؤكد بثقة أن الطبقة العاملة تمثل حقًا مصالح العمال المستقلين والفلاحين والمعلمين والشباب والشعوب في الإكوادور. ولما تتحمل الطبقة العاملة مسؤولية الدفاع عن هذه المصالح وكأنها مصالحها الخاصة، وتحتل مقدمة النضال من أجل تحقيقها، تصبح في الواقع طليعة عملية التحرر والثورة والاشتراكية.

إن التركيبة الاجتماعية للحزب الشيوعي هي إحدى الركائز الأساسية للطابع الطبقي للحزب. يجب أن يكون المناضلون، كما تشير مواثيق الحزب بوضوح، عمالاً صناعيين وعمالاً زراعيين وفلاحين فقراء وموظفين ومثقفين ثوريين؛ أي من أبناء الطبقات الشعبية. وهو واقع حزبنا إلى حد كبير؛ فالغالبية العظمى من أعضائه يأتون من هذه الطبقات الكادحة والشرائح الاجتماعية الشعبية. أما الناس الذين يعيشون على عمل الآخرين فليس لديهم مكان بيننا.

من الواضح أن أيديولوجيا الطبقة العاملة، والمقترحات البرنامجية، والشعارات، والسياسات واردة في وثائق الحزب. داخل الحزب، يتبنى المناضلون من الطبقات الكادحة الأخرى، من المثقفين التقدميين، بشكل كامل هذه المنطلقات الأيديولوجية والسياسية، مما يعني أنهم تخلوا عن المصالح الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية للطبقات الاجتماعية التي أتوا منها. فالمناضل الشيوعي من الفلاحين الفقراء يتبنى قضية الثورة والاشتراكية ويقبل الخط السياسي وإعلان المبادئ والبرنامج والنظام الأساسي للحزب، ويترك جانباً التطلعات المباشرة للفلاحين الفقراء في الاستيلاء على الأرض للعمل بها لمصلحته الشخصية والعائلية، ويُقِرّ العزم على مواصلة هذا الكفاح من أجل الأرض حتى الاستيلاء على السلطة وتحقيق الإنجازات المطلوبة من قبل الجميع: العمال والشعوب والأمة والبلد، بالنضال من أجل الإطاحة بالرأسماليين والإمبريالية وبناء سلطة الشعب والاشتراكية، فيصبح مناضلاً من أجل الشيوعية. هذا هو الشرط الأساسي، فالمناضلون الشيوعيون هم ثوار بروليتاريون.

تؤكد هذه المعطيات النظرية الماركسية حول الأحزاب السياسية. فنظريًا وعمليًا، الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني هو حزب طبقي، إنه حزب الطبقة العاملة.

فإذا ما انطلقنا من كون مناضلي الحزب الثوري للبروليتاريا يأتون من طبقات كادحة مختلفة لنقول إنه حزب متعدد الطبقات، فإننا نجانب الصواب، ونحرف الحقائق وطبيعتها. إذ يتم التعبير عن الطابع الطبقي للحزب السياسي، بشكل أساسي، من خلال أيديولوجيته وسياسته وبرنامجه ونشاطه.

تقع على عاتق النواة الرئيسية للحزب الماركسي اللينيني مسؤولية أن تصبح، نظريًا وعمليًا، تعبيرًا حقيقيًا عن المبادئ الثورية للماركسية اللينينية، والمصالح الفورية والمتوسطة الأجل والاستراتيجية للطبقة العاملة وعموم الكادحين والشعوب. يجب أن تكون قادرة على صهر الاشتراكية بالحركة العمالية والشعبية، ويتم تحقيق هذا النشاط من خلال صياغة سياسة عامة وتوجهات محددة للعمال، تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع في المجتمع والبلد، وقبل كل شيء لتولي الدور القيادي في الحزب، وفي الحركة العمالية والشعبية لقيادة النضالات الاجتماعية والسياسية للجماهير العمالية والشباب.

وإذا ما تولت قيادة الحزب، اللجنة المركزية، هذه المسؤوليات على أرض الواقع، فإنها تساهم في ترسيخ الطابع الطبقي للحزب. وإذا فشلت في القيام بذلك أو طورتها بطريقة معيبة، فيمكنها أن تساهم في تشتيت انتباه الحزب عن السياسة الثورية للبروليتاريا، عن طبيعتها الطبقية، فيصبح الحزب أداة للطبقة العاملة لتحقيق أهداف الطبقات الاجتماعية الأخرى، البرجوازية الصغيرة وحتى البرجوازية. وهذا يعني أن قيادة الحزب وانسجامها وممارستها تشكل ركيزة أساسية لطبيعته الطبقية.

يتبع

دولة المخزن بين تأبيد الإستبداد وتعميم الفساد

ع. الراحيبي

مفهوم الدولة هو مفهوم ملتبس يعطي انطباعا انه نظام حكم مجرد ومحايد يتموقع فوق الطبقات وخارج الصراع الطبقي كما تروج لذلك الأيديولوجية الليبيرالية السائدة. فالدولة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي هي أداة يطلق عليها اسم الدولة الديمقراطية لأنها جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البورجوازية، التي هي أقلية في المجتمع. هذه الدولة تتحكم في مختلف ألا دواة والآليات التي تجعل الطبقة البورجوازية تسيطرعبرالردع والتحكم المباشر وغير المباشر، فهي إذا ديكتاتورية الطبقة البورجوازية، التي تشكل أقلية من المجتمع ومع ذلك تفرض عبر جهاز الدولة، اختياراتها السياسية التي تخدم مصالحها، على كافة الطبقات الشعبية التي تشكل السواد الأعظم من سكان هذا المجتمع. ولقد تمكنت الطبقة البورجوازية من إنتاج العديد من المفاهيم الملتبسة، لإخفاء هذا الأمر، أهمها "الديمقراطية النيابية او التمثيلية"، وهي الديمقراطية التي تتبنى على صناديق الاقتراع التي تتحكم فيها الاحتكارات الرأسمالية الكبرى التي توجه لحظة الانتخابات عبر آلياتها التمويلية والدعائية الهائلة لدعم من سيدافع عن مصالحها.

في دول المركز الرأسمالي، تعيش الديمقراطية النيابية أزمة عميقة، كنتيجة للأزمة البنيوية للنظام الرأسمالي، خلال العقود الأخيرة. لقد انكشفت حقيقتها، كغطاء سياسي/أيديولوجي لديكتاتورية رأس المال الاحتكاري المتوحش الذي يدمر الإنسان والطبيعة ويسلع كل شيء في سعيه المتواصل إلى تحقيق المزيد من الأرباح. ولعل المقاطعة العارمة للانتخابات الرئاسية والتشريعية في العديد من البلدان الأوروبية هي اسطع مثال لمظاهر هذه الأزمة.

إنها أزمة تتجاوز ما هو سياسي إلى ما هو أعم وأشمل كمظهر للأزمة البنيوية لنمط الإنتاج الرأسمالي ووصول علاقات الإنتاج الرأسمالية إلى مستويات أصبحت تعيق تطور القوى المنتجة مما يطرح بحدة مسالة البديل الاشتراكي حيث تأخذ الديمقراطية مضمونها الثوري كتجسيد للسلطة العمالية والشعبية.

بالنسبة المغرب، فإن الديمقراطية المخزنية، بعيدة كل البعد عن الديمقراطية النيابية المتعارف عليه في الدول الرأسمالية المتقدمة. فهي ديمقراطية الواجهة التي تخفي ركائز نظام مبني على الاستبداد والفساد. فالجدير بالذكر أن الشعب المغربي، خاض وما زال يخوض نضالات متواصلة منذ توقيع النظام على الاتفاقيات المشؤومة مع الدولتين الاستعماريتين – فرنسا واسبانيا – بمساهمة بعض المنظمات الحقوقية الدولية، التي مارست ضغوطات على النظام، مما جعله، خلال نهاية ستينات القرن الماضي، يلجا إلى خبراء الحكومة الفرنسية، لتزويده بمرتكزات ديمقراطية الواجهة التي تحافظ على جوهر الاستبداد وإخفاء أسسه البنيوية. في هذا الصدد تم إعداد دساتير وتنظيم انتخابات إلى غير ذلك مما سمي بالمسلسل الديمقراطي المخزني. كل هذه الدساتير الممنوحة ساهمت في تكريس أسس وبنيات الإستبداد المخزني كركائز أساسية لضمان استمرار المصالح الرأسمالية الإمبريالية وخاصة الفرنسية بالمغرب مع إضفاء شكل العصرنة والحداثة على بنيات الاستبداد هذه. هذه الديمقراطية هي ديكتاتورية ملاكي الأراضي الكبار والمافيات المخزنية المرتبطة بمصالح الإمبريالية. ومن أهم مظاهر هذه الديكتاتورية: نظام الحكم الفردي المطلق وغياب تام لفصل السلط، وانعدام ربط المسؤولية بالمحاسبة ولو في الجانب الشكلي، كما هو الأمر في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية.

كما أن هذه الديمقراطية المخزنية تشكل ستار سميك يخفي وراءه العديد من الفظائع والجرائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي يرتكبها التكتل الطبقي السائد، منذ الاستقلال الشكلي إلى الآن في حق الشعب المغربي. ففي الوقت الذي يتشدق فيه هذا النظام بـ"المسلسل الديمقراطي" في السبعينات والثمانينات كان يمارس فيه التقتيل والاعتقالات والتعذيب والنفي في حق مناضلي ومناضلات الحركة الماركسية اللينينة المغربية، ويرتكب المجازر في حق الجماهير الشعبية المنتفضة في وجه سياسته الطبقية التفقيرية كما حدث في يونيو 1981 بالبيضاء و1984 بالشمال ومراكش و1990 بفاس وطنجة وغيرها، وينفذ املاءات المؤسسات المالية الامبريالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي عبر "برنامج التقويم الهيكلي" وغيرها كبرامج للرأسمالية الليبرالية المتوحشة لضرب مكتسبات الشعب المغربي في الخدمات العمومية وخوصصة المؤسسات والممتلكات العمومية وفتح الأبواب مشرعة أمام الرأسمال المحلي والاجنبي.

إن ما يعيشه الشعب المغربي من فقر وهشاشة وبطالة وتهميش وبؤس اجتماعي وفوارق اجتماعية ومجالية ما هو سوى نتيجة منطقية للسياسة الطبقية المنتهجة من طرف النظام المخزني كخادم أمين لمصالح الكتلة الطبقية السائدة وللرأسمال الإمبريالي.

ولشرعنة هذه الديمقراطية المخزنية، دأب النظام المخزني منذ 1962 على فبركة دساتير ممنوحة ترتكزعلى الاستبداد وتعطي للمؤسسات سلطات شكلية من حكومة وبرلمان وقضاء وغيرها. فلا الحكومة تحكم ولا البرلمان يشرع ولا القضاء مستقل فعلا. كما دأب على تنظيم انتخابات تشريعية وجماعية. وهي انتخابات مزورة مفصلة على مقاس مصالح الكتلة الطبقية السائدة ومتحكم فيها من طرف وزارة الداخلية، تتبثق عنها برلمانات ومجالس جماعية فاقدة لأية مشروعية ديمقراطية وشعبية حيث تقاطعها الأغلبية الشعبية، وظيفتها خدمة مصالح البرجوازيين والأعيان وتمرير المشاريع الرأسمالية ضدا على المصالح الفعلية لأوسع الجماهير الشعبية. الديمقراطية المخزنية تعيش أزمة عميقة وحقيقية مهما حاول النظام إخفائها لانها أصبحت فاقدة لأية شرعية، وتجاوزها أصبح ضرورة تاريخية لفتح الطريق أمام الديمقراطية الشعبية في ظل نظام وطني ديمقراطي شعبي تكون فيه السلطة والسيادة للعمال والجماهير الشعبية. نظام وطني متحرر من الهيمنة الامبريالية ومبني على الديمقراطية الشعبية المباشرة في أبعادها الشاملة حيث الشعب يحكم نفسه بنفسه. نظام منفتح على الأفق الاشتراكي.

إن بناء الديمقراطية الشعبية كتجسيد لسلطة وسيادة العمال والكادحين ليست بعملية سهلة بل هي سيرورة تتداخل فيها العوامل الذاتية المرتبطة بتنظيم وتأطير الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عبر بناء أدوات نضالها المختلفة وتحالفاتها بالعوامل الموضوعية المرتبطة بسياقات وتطورات الصراع الطبقي على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية.ويبقى العامل الحاسم في هذه السيرورة هو بناء الحزب السياسي المستقل للطبقة العاملة. لأنه هو الأداة التنظيمية الكفيلة بتنظيم وتوجيه وقيادة الطبقة العاملة وحلفاءها في صراعها من اجل إسقاط النظام المخزني وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي. وهذا ما يسعى لتحقيقه حزب النهج الديمقراطي العمالي عبر إعلانه في مؤتمره الوطني الخامس عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، لهذا فهو يدعو جميع الماركسيين/ات اللينينيين/ات إلى الإنخراط والمساهمة في بنائه.

إن بناء الديمقراطية الشعبية كتجسيد لسلطة وسيادة العمال والكادحين ليست بعملية سهلة بل هي سيرورة تتداخل فيها العوامل الذاتية المرتبطة بتنظيم وتأطير الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عبر بناء أدوات نضالها المختلفة وتحالفاتها بالعوامل الموضوعية المرتبطة بسياقات وتطورات الصراع الطبقي على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية. ويبقى العامل الحاسم في هذه السيرورة هو بناء الحزب السياسي المستقل للطبقة العاملة. لأنه هو الأداة التنظيمية الكفيلة بتنظيم وتوجيه وقيادة الطبقة العاملة وحلفاءها في صراعها من اجل إسقاط النظام المخزني وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي. وهذا ما يسعى لتحقيقه حزب النهج الديمقراطي العمالي عبر إعلانه في مؤتمره الوطني الخامس عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، لهذا فهو يدعو جميع الماركسيين/ات اللينينيين/ات إلى الإنخراط والمساهمة في بنائه.

هجرة الأدمغة والكفاءات المغربية: النزيف القاتل

تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية عرفتها البشرية منذ القدم.غير أن هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية،ظاهرة تحيط بها عدة أبعاد السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.وفي ظل سيادة نمط الانتاج الرأسمالي،يبقى العالم يشهد بشكل مكثف رحيل واترحال المنتجين والمبدعين نحو البلدان التي تقدم أحسن العروض التنافسية في ميدان ما يعرف بهجرة الأدمغة والكفاءات.وهذا أيضا شكل من أشكال استنزاف كل الثروات التي قد تكون متاحة لبعض الدول دون أخرى.ويدخل أيضا ضمن توفير شروط ضمان المنافسة للتحكم في الأسواق والتجارة بتنوعها،من تكنولوجيا متقدمة وصناعات سينمائية،الى الاكتشافات والاختراعات العلمية والصناعات الحربية.

تلك الكفاءات العلمية التي قد تضطر الى الهجرة كما تضطر الى بيع قوة عملها الدهني،ثروات وطنية من المفروض أن تحتفظ بها الدولة الأصل وتستثمر فيها بهدف النمو والتقدم والازدهار،تبقى معرضة للنزيف القاتل دونما اهتمام أو تفكير في كيفية وضع حد لهذا الهدر غير المقبول.هذه نافذة أخرى تفتحها الجريدة من أجل النقاش والبحث في سبل جعلها تأخذ نصيبها من الاهتمام والتقدير الواجب لقضايا هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية،أسبابها ؟خلفياتها؟ونتائجها؟

محمد موساوي

تعريف الظاهرة:

"هجرة الأدمغة" أو العقول مصطلح ابتدعته الجمعية الملكية البريطانية لوصف ظاهرة هجرة العلماء من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. وراج استعماله فيما بعد للتعبير على هجرة العلماء والكفاءات العالية في مختلف التخصصات من بلد إلى آخر طلباً لرواتب أعلى أو التماساً لأحوال معيشية أو فكرية أفضل. لقد تعممت هذه الظاهرة لتشمل ،بهذا القدر أو ذاك، كل البلدان النامية لتصبح الشغل الشاغل لكل المهتمين بقضايا التنمية، خصوصا وأن هذه الأخيرة تعاني أصلا من نقص مزمن لذوي التخصصات المتوسطة والعالية في جميع الميادين والقطاعات.

بعض المعطيات حول خطورة الظاهرة في المنطقة والمغرب (مصادر مختلفة).

هناك ما يفوق 50% من الأطباء، و23% من المهندسين و15% من العلماء في البلدان العربية والمغاربية يهاجرون بالخصوص الخصوص إلى أوروبا وأمريكا الشمالية؛ كما أن ما يقرب من 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم. وتهم الظاهرة كلا من المغرب والجزائر وتونس ومصر ولبنان والاردن؛ وقد امتدت حديثا لتشمل العراق وسوريا لأسباب سياسية.

يورد التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية أن نحو 20 مليون مواطن عربي وينتشرون خارج الوطن العربي، تتمتع نسبة كبيرة منهم بكفاءات علمية عالية، وإن المهاجرين العرب من ذوي الكفاءات العالية يشكلون أعلى نسبة من مجموع المهاجرين في العالم بنسبة تقدر ب18.9%، حيث يحمل حوالي 86 ألف عربي شهادة الماجستير، و55 ألف شهادة الدكتوراه. ويعد كل من المغرب والجزائر من بين أعلى 30 دولة "مصدرة" للكفاءات العالية في العالم. واللافت أن المغرب يحوز على ثاني أعلى معدل لهجرة الأدمغة في المنطقة.

و كشفت دراسة حديثة تفاقم استمرار تدفق عدد هجرة الأدمغة المغربية، إذ هناك حوالي 50 ألف طالب مغربي يدرسون في الخارج، وحوالي 200 ألف خبير مغربي في مجالات مختلفة اختاروا العمل خارج بلدهم. والأخطر أن 91 في المائة من الخريجين المغاربة يحلمون بمغادرة البلاد وإيجاد فرص عمل في الخارج، لأنهم يعتقدون أن الهجرة من المملكة ستساعدهم على التقدم وتطوير حياتهم المهنية،

و أفادت رئيسة فدرالية التكنولوجيات والاتصال والأوفشورينغ أن المعاهد المغربية بمختلف أنواعها تُخرج ما بين 7 و8 آلاف كفاءة سنوياً، غالباً ما تدرس 12 سنة بعد الباكلوريا، بخبرة مرتبطة بالهندسة وتكنولوجيا المعلومات، يفقد منها المغرب حوالي 20 ٪. والتي تختار الهجرة إلى الخارج مباشرة بعد التخرج، ودون تردد، رغم أن هناك حاجة شديدة لهم في سوق الشغل المغربي. وأن الظاهرة ليست مقتصرة فقط على المهندسين، فالكوادر المغربية العليا تغادر كل عام، سواء تم تدريبهم في القطاع العام أو الخاص، بل هؤلاء الأفراد يستقيلون من مناصبهم للذهاب إلى أي مكان آخر، غير المغرب. كما أشارتعلاوة على هذا، إلى أن "الشركات الفرنسية، متعددة الجنسيات، تقوم بزيارات أسبوعية للمديرين التنفيذيين المغاربة لإقناعهم بالهجرة والإقامة في فرنسا"، وتقدم لهم في المقابل منحاً وأجوراً مرتفعة، وتغطية صحية متكاملة، وبيئة عمل مشجعة لتطوير كفاءاتهم.

وتشير دراسة صادرة عن "الاتحاد المغربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" إلى أن "حوالي 8000 مهندس وفني في مجال تكنولوجيا المعلومات يتخرجون من الجامعات والمعاهد المغربية كل عام. ومع ذلك مابين 10 و20 في المائة منهم يهاجرون إلى الخارج، رغم أن هناك حاجة قوية لمواهبهم في سوق العمل المغربي.

أسباب هجرة العقول والكفاءات:

تبين المعطيات السابقة أن المشكل عويص يهدد البلد بتجريف الخبرات العليا ولا تنفع معه التبريرات الخادعة التي اعتاد المسؤولون على تكرارها، من قبيل أن الظاهرة تشهد بجودة الأطر المغربية ونظام التعليم والتكوين به، وأنها مؤشر صحي يمكن هؤلاء المهاجرين من التباري على الصعيد العالمي وجلب منافع علمية ومهنية الى البد.

مع ذلك، لابد من البحث عن أسباب هذه الظاهرة وتفشيها في البلدان النامية وعدم القدرة على الحد منها بما يضمن للبلد الحفاظ بثروة بشرية حية متجددة وتثمينها محليا. وجلي أن للظاهرة أسباب طاردة/دافعة وأخرى جاذبة، لكنها مكملة لبعضها البعض ليستدر النزيف.

من الأسباب الطاردة لهجرة العقول:

أسباب مادية: عدمُ توفيرِ الدولةِ للتسهيلاتِ والمزايا التي من شأنِها أن تدعمَ الأشخاصَ أصحابَ العقولِ والمهاراتِ ؛ عدمُ الشعورِ بالراحةِ والطمأنينةِ؛ حيثُ يَنتقِلُ الأشخاصُ إلى دُوَل أكثر استقراراً؛ ارتفاعُ نسبةِ البطالةِ بين ذوي الشهادات العليا؛ قِلّةُ الفُرَصِ لطُلّابِ الدِّراسات العُليا ممّا يُشجّعُ على الهجرة والانتقال للعملِ في الخارج، طموحُ الكثير من أصحابِ الأدمغةِ لتحسينِ مهنتهم أو إكمالِ دراستهم ؛ سوءُ البُنيَةِ التحتيّةِ للتعليم عدمُ تَوفُّرِ الموارِدِ الكافِيةِ لإجراء البحوث، بالإضافة إلى عدمِ تَوفُّرِ الأجهزةِ، والأماكنِ المُناسِبةِ.

أسباب سياسية واجتماعية: عدمُ وجودِ أثرٍ للديمقراطيّة، والحُرّيةِ الأكاديميّة، إضافةً إلى انتشارِ الفساد، وانعِدامِ الحُرّيةِ والاستقلاليّة؛ انعِدام الاستقرار من الناحية السياسيّة، وما يَتبعُ ذلك من انخِفاضٍ في نوعيّة الحياة، ونَقْصٍ في الرعاية الصحيّة، ونَقْصِ الفُرَصِ الاقتصاديّة؛ ممّا يَدفعُ أصحابَ العقولِ والموهوبين إلى تَرْكِ البلادِ، والبَحثِ عن أماكنَ تُوفِّرُ لهم فُرَصَ معيشةٍ أوفَر؛ التمييزُ في التعيينات، وكذلك الترقيات التي تَحدُثُ في المُؤسّسات، وأماكن العملِ.

هذا؛ دون إغفال الروابط الثقافية التاريخية الناجمة عن العلاقات الاستعمارية القديمة.

من الأسباب الجاذبة لهجرة العقول:

– انخفاض نسبة الكفاءات العلمية في الدول الغربية المتقدمة صناعيا وضرورة تجديد الخبرات المتقاعدة أو المتآكلة ؛

– تبني الدول الغربية لسياسات مدروسة بدقة لاجتذاب اصحاب الكفاءات والمهارات العلمية من الدول النامية، ومنها المغربة (الهجرة المنتقاة من طرف أمريكا (البطاقة الخضراء) وكندا ونيوزلندا وأستراليا؛ وحديثا ألمانيا وبلجيكا مع تعميم البطاقة الزرقاء الأوروبية).

– وجود الجو الملائم للكفاءات العلمية، فضلا عن العديد من وسائل الاستهلاك والرفاه المادي التي تشكل إغراء قويا؛

– هيمنة العولمة بمختلف نتائجها منها سياسات الانفتاح وسهولة التنقل مما أدى الى زيادة الحاجة الى العمال بمختلف خبراتهم ومهاراتهم؛

– سياسات الدول الكبرى واستراتيجيتها تجاه الدول التابعة باستدامة استغلال مواردها المادية والبشرية وخاصة الكفاءات العلمية؛ والمدعومة باستمرار العلاقات الثقافية الناتجة عن الحقبة الاستعمارية وتقويتها الى يومنا هذا.

ما العمل: هذا موضوع حارق وراهني يستوجب أولا الاقرار أن نزيف الأدمغة لن يتوقف؛ وقد يؤدي الى تعميق وصاية البلدان الرأسمالية على مصير البلد وإعاقة نموه، إن لم تتظافر القوى التحررية لفرض تغيير شامل يحقق القطيعة الاستراتيجية مع المنظومة الرأسمالية ووكلائها المحليين ويضمن توفير السياق المحفز السياسي والاقتصادي لنماء الثروة البشرية خدمة للحاجيات الشعبية أولا.

في بعض أسباب هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية والتقنية من المغرب الأسباب السياسية هي الأقوى

عبد السلام العسال

1) في تحديد المفهوم:

تكاد مختلف المقاربات التي تناولت هذا الموضوع، تتفق على أن المقصود بهجرة الأدمغة والكفاءات هي تلك الهجرة التي يقوم بها العلماء والمتخصصون في مهن ووظائف علمية وتقنية كالأطباء والمهندسين والباحثين الأكاديميين والمفكرين والمخترعين وأصحاب المهارات النوعية الخاصة.. من بلدانهم الأصلية التي غالبا ما تكون أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية متدهورة ومتخلفة، إلى بلدان متقدمة علميا واقتصاديا واجتماعيا.

وغني عن التأكيد أن هذه الظاهرة، ليست حديثة النشأة، بل هي ترجع إلى قرون مضت، وما زالت متواصلة بشكل تصاعدي تكشف عنه الأرقام والإحصائيات المتداولة في هذا المجال والتي لا يتسع هذا المقال لبسطها، خاصة وأن الهدف منه (المقال) تناول الظاهرة في تطورها التاريخي على الصعيد العالمي بل الوقوف على بعض أهم الأسباب الرئيسية لهجرة الأدمغة والكفاءات من المغرب وخاصة أسبابها السياسية.

2) في تحديد بعض أهم أسباب هجرة الأدمغة والكفاءات بالمغرب:

كثيرة هي الأسباب الكامنة وراء استفحال هذه الظاهرة، أغلبها له علاقة مباشرة بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي وبالوضع السياسي العام في البلاد، وهذا هو العامل الرئيسي، ولأن حجم هذا المقال لا يتسع لتناولها جميعها بالتحليل والاستنتاج، فإنه يمكن الوقوف، على سبيل الذكر لا الحصر، على أهمها كما يلي:

– انحسار فرص الشغل وانتشار ظاهرة البطالة بما في ذلك في صفوف حملة الشواهد العليا: فحسب آخر تقرير للمندوبية السامية للتخطيط حول سوق الشغل بالمغرب، فإن "من بين كل ثلاثة شباب نجد شابا واحدا عاطلا عن العمل [أي ثلث الشباب معطلون]؛ وأكثر من واحد من كل أربعة شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا (26% أو1.5 مليون) على المستوى الوطني لا يعملون، وليسوا في المدرسة ولا يتلقون أي تدريب، وما يقرب من 73.4% من هؤلاء (ليسوا في المدرسة ولا يشتغلون ولا يتلقون أي تدريب) هن شابات، (41.3 منهن متزوجات و65.7% حاملات للشواهد). في الواقع، نحن أمام هدر كبير لمواردنا مما سيكون له عواقب وخيمة على المدى المتوسط والطويل، لذا وجب علينا أخذ هذه القضايا على محمل الجد" (المرجع: https://al3omk.com/817273.html)، وهو ما يدفع الأدمغة والكفاءات المعطلين إلى البحث عن حقهم في الشغل وفي الاستقرار الوظيفي في بلدان متقدمة اقتصاديا واجتماعيا عن بلدهم الأصلي (المغرب). هروبا من واقع العطالة وبحثا عن ظروف ملائمة لإيجاد شغل قار ولتحسين أوضاعهم الاجتماعية؛

– طبيعة نظام التعليم في بلادنا: تعاني منظومة التعليم من أزمة بنيوية حادة على جميع المستويات، سواء على مستوى ضعف وقلة البنيات التحتية والمؤسسات والمختبرات ومختلف أنواع التجهيزات، أو على مستوى النقص الحاد في الموارد البشرية، أو على مستوى نوعية البرامج والمناهج المعتمدة، أو على مستوى ضعف التكوين والتكوين المستمر العلمي والبيداغوجي، أو على مستوى ضعف الميزانية العامة المخصصة لقطاع التعليم والرياضة – هما في الواقع قطاعان وليس قطاعا واحدا– التي لا تتجاوز68.95 مليار درهم، وهو مبلغ هزيل لإنعاش قطاع ميت، أو على مستوى الميزانية الخاصة للبحث العلمي التي لا تتجاوز289 مليون درهم، وهو ما يعادل فقط 5% من الميزانية العامة المخصصة لقطاع التعليم العالي، التي لا تتجاوز "15 مليار و215 مليون و35 ألف درهم، دون احتساب اعتمادات الالتزام" (المرجع: https://al3omk.com/793234.html). وحسب تقرير سابق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو) حول نفقات دول العالم المخصصة للبحث والتطوير، فإن المغرب لا يخصص إلا 0.7 % من ناتجه الداخلي الخام للبحث العلمي، وهو رقم أقل بكثير من المعدل العالمي، الذي يصل في بعض الدول الغربية إلى 3 % من الناتج الداخلي الخام على الأقل، إن تعليما موبوء بهذا الشكل لا يمكنه أن إلا ينتج:

1) تعميق وتوسيع البطالة في صفوف الشباب، بمن في ذلك حاملو الشهادات العليا، فحسب مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط فإن "61,4% في صفوف الشباب حاملي الشهادات ذات المستوى العالي" هم معطلون عن العمل (المرجع: هيسبريس: الإثنين 13 فبراير2023) الشيء الذي سيدفع العديد منهم إلى البحث عن الشغل خارج بلدهم الذي لم يوفر لهم إلا الإقصاء والحرمان والتهميش، وجزء كبير من هؤلاء هم ممن يندرجون ضمن فئة الأدمغة والكفاءات؛

2) الترتيب المتدني للمغرب في مجال التعليم على الصعيدين الإقليمي والقاري، وخاصة على مستوى جودة التعليم، فقد احتل المغرب المركز التاسع من بين الدول العربية والمركز101 عالميًا، حسب تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، في مؤشر "جودة التعليم العالمي"، كما لا توجد أية جامعة مغربية مصنفة ضمن الجامعات الألف الأوائل على الصعيد العالمي حسب تصنيف شنغهاي المتخصص في تتبع الأبحاث العلمية والأكاديمية، المشهود له عالميا بالمهنية والاحترافية الموضوعية المبنية على أسس معيارية علمية، وهو ما يدفع العديد من الأطر والأدمغة والكفاءات إلى البحث عن جامعات ومؤسسات جامعية خارج بلدهم للاشتغال فيها بما يجعلهم مرحبا بهم في فضاءات علمية ومعرفية تمكنهم من استخدام قدراتهم المعرفية في البحث العلمي والأكاديمي عوض قتل الوقت في جامعات مشلولة غير مصنفة تفتقر لأدنى شروط استعمال واستثمار ما تزخر به هذه الكفاءات من مقومات ومؤهلات علمية كبيرة.

– منظومة الصحة العمومية المتهالكة: تشكل هي الأخرى أحد العوامل الكبيرة لهجرة الأدمغة والكفاءات، وخاصة الأطر المنحدرين من قطاع الصحة، ومنهم بالأساس الأطباء والصيادلة وأساتذة الطب الجامعيون، وخريجو كليات الطب والصيدلة، وخاصة الطلبة الأطباء الذين يتدفقون خصوصا إلى أوروبا وكندا وأمريكا بالآلاف سنويا، فحسب تقرير حديث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإنه"مقابل 23 ألف طبيب مغربي يزاولون المهنة بالمغرب، يوجد ما بين عشرة آلاف و14 ألف طبيب مغربي يمارسون في بلاد المهجر"، خصوصاً في أوروبا، ووفق التقرير الرسمي ذاته، "فإن واحداً من كل ثلاثة أطباء مغاربة تقريباً يمارس مهنة الطب خارج البلد، على الرغم من الحاجة الملحة في المغرب إلى كل أطبائه وإلى مزيد منهم"، في الوقت الذي "لم يكن عدد الأطباء المغاربة المهاجرين يتجاوز 603 طبيب (ة) سنة 1918"، حسب تقرير برلماني صدر سنة 2021، فأصبح العدد حاليا يقارب 14000 طبيب (ة) مهاجر(ة)، ونفس المنحى أكدته دراسة أنجزتها "مؤسسة أساتذة الطب بالقطاع الحر" بالمغرب، حيث أوردت "أن المغرب يفقد 600 إلى 700 طبيب كل عام، أو 30% من الأطباء المدربين حاليا" (المرجع: هيسبريس بتاريخ 14 يونيو 2023)، وقد سبق للمجلة الأوروبية للصحة (مختصة) أن نشرت دراسة حول هجرة الطلبة المغاربة الأطباء، كشفت فيها أن 71.1 من طلبة السنة الختامية بكليات الطب بالمغرب يعتزمون هجرة بلدهم. (المرجع: مقال الصحفي والباحث حسن الأشرف بعنوان، "ظاهرة هجرة الأطباء من المغرب أزمة متفاقمة تستدعي حلا" منشور بجريدة "الأيندبانت العربية" بتاريخ 23 يونيو 2022).

3) الأسباب السياسية للهجرة هي الأقوى:

إذا كانت هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة المشار إلى مجرد نماذج منها أعلاه، ويضاف إليها طبعا، التدهور الشامل لأوضاع حقوق الإنسان بصفة عامة، تشكل في مجموعها بعض العوامل المهمة المشجعة بل والدافعة لهجرة الأدمغة والكفاءات، فإن الأسباب السياسية هي، من بين جميع الأسباب الممكنة، الأكثر قوة وتأثيرا في دفع هؤلاء إلى الهجرة، ونقصد بالأسباب السياسية تحديدا ما يلي:

– طبيعة نظام الحكم السياسي الطبقي في المغرب: من حيث هو لا وطني، لا تهمه مصلحة الوطن ولا مصالح المواطنين/ات، وليست له أية غيرة لخدمة الوطن ولجعل البلد في مصاف الدول الديمقراطية المتقدمة علميا وصناعيا وفلاحيا وبصفة عامة اقتصاديا واجتماعيا، وبسبب كونه كذلك فهو يفرط في الوطن وفي الشعب في نفس الوقت، ومن حيث هو كذلك لا ديمقراطي، بما يعني أنه معاد للديمقراطية حتى في صيغتها الليبرالية، وبالتالي فهو معاد لحقوق الإنسان، ولا يتوانى في التضييق عليها وقمعها والتنكيل بالأصوات المعارضة لسياساته الطبقية التي هي في خدمة الطبقات السائدة المالكة لكل شيء: وسائل الإنتاج والثروة والسلطة.. ومن حيث هو أيضا لا شعبي، بما يعني أن كل ما ينتجه وينفذه من سياسات وبرامج ومخططات، لا يكون لصالح الشعب الكادح والجماهير الشعبية الغفيرة الفقيرة، ومن حيث هو كذلك نظام مخزني يشتغل بالولاءات والمعارف والمحسوبية والنزاهة والرشوة وينشر كل الأمراض الاجتماعية في المجتمع، وكل ذلك لتأمين دوام سيطرته على المجتمع والانفراد بالسلطة السياسية بعيدا عن أي تداول ديمقراطي بشأنها.

فنظام سياسي هذه طبيعته المركبة، لا يمكن إلا أن يكون مدمرا، من جهة لكل شيء عمومي، التعليم العمومي والصحة العمومية والوظيفة العمومية.. ومن جهة أخرى لكل الخدمات الاجتماعية والبنيات الأساسية التي تشكل حاضنة لها، بل وأيضا لكل الأدمغة والكفاءات المنحدرة من الأوساط الشعبية عبر تهميشها وحرمانها من حقها في الشغل وفي تحسين أوضاعها الاجتماعية وفي الاعتراف لها بما تزخر به من مؤهلات وإمكانات معرفية هائلة، وبالتالي فهو المسؤول الأول عن تردي الأوضاع بصفة عامة، وعن مجموع الأزمات القاتلة التي تعاني منها قطاعات التعليم والصحة والسكن والشغل والصناعة والفلاحة والبيئة ومختلف مظاهر الحياة الاجتماعية، ذلك لأنه نظام فاسد ومستبد يرعى الفساد ويحمي المفسدين، يقوم على نهب وتهريب المال العام وتشجيع اقتصاد الريع والدوس على الدستور على علاته وضرب القوانين التي وضعها بيدي أذنابه، والعمل بالتعليمات بدل القوانين وتحطيم أي استقلال فعلي للمؤسسات "المنتخبة" أو القضائية، أو الإعلامية، وكل ذلك يتم في ظل القمع العام والشامل للحق في حرية الرأي والتعبير والانتماء ولكل الأصوات الشريفة المعارضة، وملاحقة ومتابعة ومحاكمة نشطاء حقوق الإنسان والصحافيين والمدونين، وفرض جو عام مسموم بالتخويف والترهيب ودفع المواطنين/ات بكل الطرق الممكنة لفقد ثقتها في الأحزاب السياسية وفي العمل السياسي وفي الانتخابات وفي المؤسسات "المنتخبة" وفي التنكر لوطن يعيشون الجحيم في أحضانه، الشيء الذي يشكل انطباعا عاما لدى الملايين من المغاربة مفاده أن هذه البلاد ما عادت تصلح لأي شيء، والحل هو ضرورة مغادرتها للبحث عن بديل أحسن في الديار الأجنبية، ومع الأسف يتقاسم هذا الانطباع العام جزء كبير من الأدمغة والكفاءات التي تهاجر سنويا إلى بلدان أخرى هروبا من هذا الواقع الرتيب المحبط.

إن هذا الوضع السياسي العام هو الذي يدفع عشرات الآلاف من الأطر والأدمغة والكفاءات للهجرة، وإن أي تفكير يروم البحث للحد من انتشار هذه الظاهرة، لا بد وأن يمر عبر حل المعضلة السياسية في بلادنا، والتي لا يمكن أن تحل إلا بنضال جماهيري شعبي قوي مؤطر ومنظم، ينهي مع النظام المخزني وسياساته الطبقية، ويؤسس لنظام وطني ديمقراطي شعبي، يضمن العيش الكريم لجميع المواطنات والمواطنين على قدم المساواة التامة في التمتع بجميع الحقوق والحريات، ذلك هو المدخل الأساس للتفكير في وضع حد لنزيف الأدمغة والكفاءات التي نحن ما أحوجنا إليها راهنا ومستقبلا.

حول أكاذيب حسن بنعدي

على فقير

مقدمة لا غنى عنها.

بشكل عام، أتجنب الدخول في جدالات عقيمة مع "الخصوم"، ولا أتكتر لماضيهم عندما يكون مشرفا (حسب تقديراتي الشخصية)، ولا أشوه مواقفهم.

علمتني 60 سنة من النضال الواعي أن العديد من الأفراد يمارسون تكتيك "اشارة لليسار والدورة لليمين"(signal à gauche pour tourner à droite)

لغة "يسارية" تكتيكيا في إطار مشروع استراتيجي يميني.

ويبقى عند الضرورة، واجب تصحيح الأخطاء (أكانت مقصودة أو غير مقصودة).

وفي هذا الإطار اتخذت قرار توضيح حقيقة بعض مما جاء في استجواب الأستاذ حسن بنعدي مع أسبوعية "الأيام" العدد 1042، من 15 الى 21 يونيو 2023.

فالأستاذ بنعدي من أكبر المنظرين الماركسيين نهاية الستينات وبداية السبعينات. أطر العديد من الندوات الفكرية – السياسية، قام بدور مهم في نشر الوعي داخل الحزب الشيوعي المغربي ثم داخل حزب التحرر والاشتراكية... كان من وراء مشروع الوثيقة التأسيسية لمنظمة "أ" (إلى الأمام من بعد): "سقطت الأقنعة، لنفتح طريق الثورة".

كان عضوا بارزا في اللجنة التي كانت تهيئ الإنفصال عن حزب التحرر والاشتراكية (الحزب الشيوعي سابقا)، ذلك بجانب السرفاتي، اللعبي، ريمون، زهور بنشمسي، على فقير،عبد الله المنصوري...

بمستشفى، لجنبر ١٩٧٢: صورة لبعض معتقلي الحركة الماركسية اللينينية المغربية

بعض التوضيحات:

1 – يقول حسن بنعدي"إننا كنا متأثرين عاطفيا بما يجري في الشرق وفكريا وفلسفيا بما يجري في فرنسا". هذا كلام مغلوط، فالحركة الماركسية اللينينية المغربية نتاج الصراع الطبقي في المغرب، خصوصا بعد انتفاضة مارس 1965 والتي لعبت فيها القوى السياسية الإصلاحية دور رجال المطافئ (لم تنشف بعد دماء الشهداء، حتى استقبل الحسن الثاني القادة السياسيين بإفراغ من أجل تهدئة الأوضاع...كما لعب تغيير اسم الحزب الذي كنا أعضاء فيه من الحزب الشيوعي إلى حزب سري من طرف ابراهام السرفاتي". هذه مغالطة وتشويه للحقيقة.

لقد سبق لمجموعة من مناضلي الحزب أن انسحبوا من الحزب (غداة انتفاضة مارس 1965) نظرا لمواقفه اليمينية (بوعبيد حمامة بفاس...الذي توفي فيما يبعد بالجزائر)، مجموعة مكناس (كرفاتي...) لنفس الأسباب (خريف 1969).

لقد انسحبنا وساهمنا في تأسيس تنظيم "أ"/"إلى الأمام" عن قناعة، والفكرة/الحدث كانا جماعيا وبوعي تام.

5 – الصحفي: هل كان السجال حول تأسيس الحزب الثوري المغربي هوالقطيعة بينك وبين السرفاتي؟

الأستاذ حسن بنعدي "نعم، يمكن قول ذلك، لأن هذا النقاش كان آخر عهد بيني وبينه، وساهم في قطع العلاقة مع كل عناصر المجموعة، بما في ذلك عبد اللطيف اللعبي، وأحمد حرزني، وآخرين".

مع الأسف هذا تشويه للحقيقة: ففي القطاع الطلابي، كان حسن بنعدي هو الداعي إلى ضرورة تأسيس تنظيم ثوري. كنا لا نعرف لا السرفاتي ولا اللعبي. حشر احمد حرزني في المجموعة كذب: لم يسبق لحرزني أن كان في الحزب، ولا مساهما في الانشقاق، ولا من المؤسسين لتنظيم "أ"/"إلى الأمام".

6 – ادعى الأستاذ حسن بنعدي أن قرار الانسحاب من الحزب كان سيقع بغابة معمورة بحضورأكثر من 100 فرد. إدعاء، كنت (كممثل القطاع الطلابي للحزب)، ضمن اللجنة التي كانت تهيئ شروط الانسحاب: اتفقنا على عقد اللقاء بشقة السرفاتي بحي حسان بالرباط، يحضره بين35 و 40 شخص. وهذاماحصل. غاب حسن بنعدي عن الاجتماع لأسباب مجهولة.

7 – "لكن الذي حصل في تلك المرحلة أنه اعتقل (يتحدث عن السرفاتي) بمعية آخرين، قبل أن يعلن عن فرارهم من السجن". ؟؟؟؟؟؟؟هههههه أكبر أكذوبة في هذا الاستجواب.

الحقيقة: كانت الجامعة المغربية تعرف نضالا قويا، آخر سنة 1971، بداية سنة 1972، والعديد من الأوساط المخزنية والحزبية تتهم الحركة الماركسية اللينينية بالوقوف وراء "التوتر". تم اعتقال بعض الطلبة، أغلبهم بدون انتماء سياسي، كما تم اعتقال عبد اللطيف الدرقاوي، والسرفاتي وعبد اللطيف اللطيفي (يناير 1972)، بتهمة التحريض وليس بتهمة تأسيس تنظيميات سرية. بعد أيامتم إطلاق بشكل عادي سراحالسرفاتي واللعبي، وجل الطلبة، وتم اختطاف عبد اللطيف الدرقاوي منداخل سجن لعلو، نقل الى "دار المقري بالرباط" (مخصص في التعذيب والتصفية الجسدية)، ثم الى المعتقل السري المتخصص في التعذيب كذلك، درب مولاي الشريف بالدار البيضاء، وذلك صحبة احمد حرزني، الرحموني،باري، اسيدون، زرورة، بعض قدماء المقاومين وجيش التحرير...من "المحجوزات" مسدس ... لم يكن هناك أي فرار يذكر. فخطير ما يدعيه الأستاذ حسن بنعدي.

8 – وفي اتهام المناضلين بالعمالة مع الجنرال أفقير (هههه)، يقول الأستاذ بنعدي: "وأنا اتحدث عما عاينته، أما استنتاجي فهو شيء آخر، المعطى المعروف أن السرفاتي وأعضاء بتنظيمه السري اعتقلوا وفروا من المعتقل وبقوا أحرارا، الى أن تم اعتقالهم من جديد بعد فشل المحاولة الانقلابية لأوفقير".

هل كان السيد بنعدي في صحته العقلية الكاملة، أم تعمد الكذب المبين. لوكنا في بلد ديمقراطي يسود فيه القضاء العادل لكان قد التجأ اليه الضحايا، ولو كنا بصدد اعلام نزيه لنشرت توضيحاتنا هاته.

– لم يكن هناك أي فرار بين محاولتي الانقلابين (10 يوليوز –1971 16 غشت 1972)

– العديد من أطر منظمة "أ"/"إلى الأمام" تم اعتقالهم قبل محاولة الانقلاب الذي قاده الجنرال أوفقير: عبد اللطيف اللعبي، أمين عبد الحميد (عضوي الكتابة الوطنية)، على فقير، جمال بالخضر، الفاكهاني، محمد موساوي (كلهم من مؤسسي المنظمة السرية) زيادة على أعضاء آخرين (المهندس الخطيبي، الدرج، سليم رضوان، كادحين، ومناضلين شباب). كنا مكدسين في زنازين النظام خلال محاولة الإنقلاب. والباقون من الكتابة الوطنية اضطروا إلى العيش في السرية هروبا من مخابرات النظام/مخابرات الجنرال أوفقير (الشهيد زروال، المشتري، السرفاتي). الكل اعتقل بين مارس ويونيو 1972

– اعتبر تنظيمنا السري "أ"/"إلى الأمام"، أن محاولتي الانقلابين تدخل في إطار الصراع داخل الكتلة الرجعية الفاشية الحاكمة. فلا تفضيل البعض عن البعض. فهدفنا كان ومازال (بالنسبة لي على الأقل) الثورة الشعبية بقيادة أدوات التغيير الثوري في مقدمتها الحزب المستقل للطبقة العاملة المؤطر والمنظم لعموم الكادحين والكادحات. لسنا من مناصري الفكر/التنظيم النخبوي، والإرهاب، وانقلابات العسكرية (ثورات القصور) ...

الكلمة الأخيرة:

من حق الأستاذ حسن بنعدي، أن يتحول بعد دوره الطليعي (فكريا وسياسيا) في تأسيس الحركة الماركسية اللينينية، أن يتحول إذن إلى خادم الحسن الثاني (جولات عبر العالم للدفاع عن اختيارات النظام)، أن يساهم صحبة علي الهمة وأجهزة الداخلية في تأسيس حزب إداري، وأن يستقطب عناصر من اليسار بما فيه اليسار الراديكالي...هذا شان شخصي لا يهمني كثيرا، لكن أن يحور التاريخ لتبرير واقعه الحالي، هذا غير مقبول.

*ملاحظة: هناك كراس متعلق بظروف نشأة الحركة الماركسية اللينينية المغربية يتناول قضايا عدة (ل على فقير).

4 – "...ودفعتنا طبعا إلى التفكير في تأسيس حركة ثورية جديدة، لتطفو على السطح فكرة إنشاء تنظيم ماركسي لينيني سري من طرف ابراهام السرفاتي". هذه مغالطة وتشويه للحقيقة.

قافلة "الحقيقة والذاكرة" نحو فجيج في الذكرى 50 لأحداث مارس 1973
تعيد طرح أسئلة واقع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومداخل المحاسبة وعدم التكرار

إ.حفيظ

هيئت تنسيقية عائلات المختطفين ومجهولي المصير الفكرة والظروف لقافلة "الحقيقة والذاكرة" التي أشرف عليها المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف والجمعية الطبية وشاركت فيها العديد من الجمعيات الحقوقية وفي مقدمتها الجمعية المغربية لحقوق الانسان بممثل من المكتب المركزي وأعضاء من اللجنة الإدارية وممثلي بعض فروع الجهة الشرقية (بركان، وجدة، جرسيف، تاوريرت، بوعرفة، بني تجيت...)وممثلي تنظيمات الائتلاف المغربي لحقوق الانسان ،وأشرف على العمل التنظيمي وبنية الاستقبال "جمعية النهضة" المحلية، وعائلات المختطفين ومجهولي المصير بفجيج والعديد من المناضلات والمناضلين المتطوعين.

القافلة ضمت حافلة نقل والعديد من السيارات التي جاءت متفرقة من مختلف المناطق واجتمعت في مدخل مدينة بوعرفة حيث تم تنظيم وقفة رمزية ثم وقفة أخرى في مدخل مدينة فجيج رددت فيها شعارات تمجيدا للشهداء وتنديدا بالاعتقال السياسي وبجرائم الاختطاف والتعذيب وبالقمع بصفة عامة...

برنامج العمل كان مكثفا (-كلمات الهيئات – شهادات حول ظروف الاختطاف والتعذيب – عروض)

النقاش كان غنيا وطرح التفاعل الأسئلة المؤرقة والمهام المطلوبة الحقوقية والسياسية تتعلق بتقييم تجربة ما يسمى ب"العدالة الانتقالية " في الخطاب الرسمي.

تأتي قافلة "الحقيقة والذاكرة" في ظل أوضاع حقوقية (عكسها النقاش) تتسم بما يلي :

*غياب الحقيقة فقد بقيت مبتورة فيما يتعلق بمجهولي المصير أما الحقيقة حول الجلادين والمسؤوليات فغائبة.

*جبر الضرر الفردي ظل محدودا (رفضت الآلاف من طلبات جبر الضرر بدعوى الملفات خارج الأجل)كما أن تعويضات جبر الضرر الفردي لم تكن تعكس قيمة التضحيات ولم تخضع لمعايير موضوعية.

*جبر الضرر الجماعي خضع للتسويق الإعلامي بإدخال أنشطة وأعمال بسيطة جدا تدخل ضمن مهام الجماعات المحلية ولم تضف قيمة حقوقية ملموسة لمفهوم الضرر الجماعي هذا بدون الحديث عن استمرار التهميش والإهمال والتضييق على هذه المناطق وساكنتها ومناضليها.

العديد من ممن سلبت ممتلكاتهم وتم تتريكهم من طرف الجلادين لم ترجع لهم هذه الممتلكات حسب بعض الشهادات .

*اعتذار الدولة : لم يتم وتم الالتفاف عليه بمنطق غير حقوقي "الصفح الجميل" والذي سيكرس غياب المسائلة والمحاكمة للجلادين بل سيخلف تبعات على الحقيقة نفسها التي بقيت مبتورة (المهدي بن بركة– الواسولي – المانوزي – إسلامي –وزان...)

*المحاسبة : لم تتمكن الهيئات التي أنشأتها الدولة ولا المجتمع المدني من فرض آليات للمحاسبة والقصاص ولتوفير ضمانات عدم التكرار خصوصا وأن تجربة "هيئة الإنصاف والمصالحة" رغم أن نتائجها جد المحدودة ولم ترق أبدا إلى معايير "لجنة الحقيقة" وفق المعايير الدولية فإن بعض توصياتها لم يتم تنفيذها لحد الآن مثل إلغاء عقوبة الإعدام وهو إجراء وتعديل في القوانين لا يتطلب ميزانيات يمكن التذرع بها.

والمهم من كل هذا أن كل هذا المجهود للحركة الحقوقية وفي مقدمتها مكونات الائتلاف المغربي لحقوق الانسان ،ولجنة المتابعة للمناظرة الأولى حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وتوصياتها ومعارك القوى اليسارية المناضلة، إلا ان الأساسي فيها هو غياب ضمانات عدم التكرار بفعل أن محاولة معالجة الانتهاكات الجسيمة تمت في ظل نفس النظام السياسي الاستبدادي المسؤول بأجهزته ومسؤوليه عن هذه الانتهاكات بل هو نفسه من أشرف على وضع هذه "المؤسسات الاستشارية" مما وضع الجلادين في منأى من المسائلة والعقاب وغيب الحقيقة الكاملة وسمح بتكرار الانتهاكات في العقدين الأخيرين في الريف وجرادة وحركة 20 فبراير وإكديم إيزيك وأحداث 16 ماي وغيرها مما سجلته الحركة الحقوقية، واستمرار الاستشهاد والتعذيب والأحكام الغير عادلة ومنع الصحافة الحرة وتجفيف ينابيعها واضطهاد المعارضين وتخويف الشباب من العمل السياسي المستقل عن أجهزة الدولة واحزابها الإدارية ،ومنع القوى المعارضة من الحق في التنظيم واستعمال القاعات والمؤسسات العمومية والقيام بأنشطتها بكل حرية ويتم باستمرار قمع حرية التظاهر والتجمع ،واعتقال الصحافيين وإصدار أحكام قاسية في حق المدونين والأساتذة المحتجين ...

وقمع النساء ومحاكمتهن بأحكام قاسية جدا كما هو الشأن لسعيدة العلمي ونزهة مجدي وفاطمة جرار ...

لقد استمر النظام السياسي في التحكم في اللعبة السياسية وإعادة إنتاج تحكمه فيها ورفضه لوجود معارضة سياسية حقيقية بل رفضه حتى لوجود مجتمع مدني مستقل وحصاره بكل الوسائل.

هذا بدون الحديث عن ما حصل من تطورات سياسية وانتهاكات حقوقية تجعل الحديث عن الانتهاكات بصيغة الماضي مجرد أكذوبة سياسية للأسف انطلت حتى على بعض الضحايا الذين تم إدماجهم في الماكينة الجهنمية للمخطط المخزني لامتصاص الغضب الشعبي وتجفيف ينابيع الفضح والمطالبة بالديمقراطية الشعبية و القطع مع نظام الاستبداد المخزني وأساليبه .

إن استمرار النظام في نفس السياسات الاقتصادية والاجتماعية لسنوات الرصاص والمتجلية في إطلاق اليد لنهب خيرات الوطن وتزايد الفقر والفوارق الطبقية والاجتماعية وغياب مؤشرات ملموسة للعدالة الاجتماعية والمجالية وللتنمية الحقيقة الشاملة والمستدامة ،وتخلف القوانين عن العصر وعن القيم الحقوقية والديمقراطية الكونية، وارتفاع مؤشرات النهب والفساد والفوارق الطبقية والمزيد من الارتماء في حضن التبعية والاستعمار المتجدد والقبول بالاختراق الصهيوني للدولة و المجتمع يؤكد أن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ترتبط دائما بالجرائم والانتهاكات والنهب والسلب والاحتكار للثروات الوطنية من طرف الكتلة الطبقية السائدة وتوظيف زبانيتها من الأحزاب والنخب والتكتلات الانتهازية لشرعنة الأمر تحت مسمى وهمي "العدالة الانتقالية" فالمغرب وعلى النقيض من كل تجارب ما يسمى بالعدالة الانتقالية لم يتغير فيه النظام ولا المسؤولين عن الانتهاكات ولم ينعم يوما بدستور ديمقراطي حقيقي...

تخلل القافلة شهادات مهمة من عائلات الشهداء أو مجهولي المصير وضحايا القمع الأهوج، حكايات تقشعر لها الأبدان وتسائل حفظ الذاكرة الذي يتم الحديث عنه ومنهجية مأسسة البوح وتداعيات الذاكرة وجعلها شهادات شفوية خاضعة للتدقيق والتحقيق والبحث التاريخي لتكون شاهدة على عصر من الجرائم والانتهاكات التي لم تتدمل آثارها بعد ولم تطو نهائيا . وهذا العمل كان من المفروض أن يكون من مهام منتدى الحقيقة والانصاف...

نساء متلحفات بالحايك الأبيض ونساء شابات وأحفاد وحفيدات جعلت شهاداتهم وشهاداتهن الأبدان والأجسام والنفسيات تقشعر من هول الجرائم واستباحة حياة البشر المناضلين.

كما قدم بعض مناضلو حركة 3 مارس شهاداتهم وتحليلاتهم لأسباب نشوء الحركة وأهدافها وقياداتها ومآلاتها وفشلاتها مما جعل النقاش الحقوقي والسياسي يتداخل في جدلية تساؤل الماضي والحاضر والقوى الفاعلة فيه (الحركة الاتحادية والحركة الماركسية اللينينية)،كما تساؤل الانحرافات السياسية والبيع المتكررة لمشروع التغيير الديمقراطي الشعبي للمخزن من طرف بعض النخب والأحزاب التي كانت محسوبة على اليسار مما يدعو إلى التأكيد من جديد على أهمية الوضوح الأيديولوجي والسياسي للمشروع الذي يريد النهوض بمهمة أن التغيير الجذري بالبلاد وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

لقد طرحت قافلة فيجيج أفكار مختلفة تتداعى في وسط نوسطالجيا الجراح والآلام وطموح التغيير ومنها:

– مسائلة التجربة المغربية لمعالجة ماضي الانتهاكات والتي قدم لها نقد جوهري جعلها على عكس كل التسويقات الرسمية تجربة فاشلة في بعدها الاستراتيجي نظرا لتكرار الانتهاكات ،مما يتطلب استمرار النضال الحقوقي والسياسي لبلورة "لجنة الحقيقة" بالمعايير الكونية لحقوق الانسان مرتبطة بالمشروع الديمقراطي الشعبي.

– تجربة منتدى الحقيقة والانصاف والذي يجب أن ينفتح على حاضر الانتهاكات الجسيمة وليس على ماضيها فقط فالحركة الحقوقية تسجل الآلاف من حالات التعذيب والمحاكمات الصورية والاختطاف والاعتقال التعسفي التي وقعت بعد 1999 مما يفرض مراجعة آليات الاشتغال على ملف الانتهاكات لحقوق الانسان، والعودة إلى المبادئ المؤسسة للمنتدى، والتعامل مع انتهاكات الحاضر كذلك.

– مسائلة الحركة السياسية اليسارية والاقرار بأن لا شيء تغير بين الأمس واليوم في الجوهر رغم بعض المكتسبات الهشة والقابلة للتراجع في كل وقت فقد تنوعت أساليب القمع وتطورت و أصبحت تستهدف اجتثاث و تجفيف ينابيع المجتمع من المعارضين للسياسات الرسمية (القمع والمنع من الحق في التنظيم والنشاط السياسي والجمعوي والصحفي المستقل عن أجندة الدولة هو أحد أبرز تجليات هذه السياسة الرجعية القائمة ...) مما يتطلب من ما بقي في ساحة النضال من اليسار المناضل سليل المقاومة الشعبية المغربية أن يستخلص الدروس ويلملم أطرافه ويوحد رؤيته للعمل مع الجماهير والإخلاص للمبادئ الاستراتيجية للتغيير الديمقراطي الشعبي .

قافلة فجيج أحيت الفواجع فرغم أن فجيج واحة صغيرة في الجنوب الشرقي للمغرب لكنها كبيرة باستمرار العائلات المكلومة في كشف زيف الشعارات الرسمية وفي جعل قضية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان حية وفي حشد الوعي في ضرورات الدفاع المستمر عن مبادئ الحقيقة وحفظ الذاكرة الجماعية وعدم الإفلات من العقاب وضمانات عدم التكرار .

إذ لا يمكن طي صفحة ماضي وحاضر انتهاكات حقوق الإنسان بدون بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية هذه هي الخلاصة الممكنة من كل النقاش الدائر في كل مرة حول ماضي وحاضر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

فجيج شاهدة وصامدة تناضل اليوم من أجل ذلك ،لكن كذلك من أجل رفع التهميش وسياسة العقاب الذي تعرضت له وهي المدينة المتاخمة للحدود وعليها أن تلعب دورها في ترسيخ الوعي المغاربي ضدا على سياسة دق الاسفين وخلق نزاعات وهمية لا تنفع الشعبين بل تغذي فقط الأطماع الاستعمارية المتجددة.

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

معركة جنين:
دفاعٌ عن الوجود الفلسطيني

إذ يعلن العدو مرارًا وتكرارًا وبكلّ طريقة أنّه ماض في سياساته الإرهابيّة لضمّ الجزء الأكبر من أراضي الضفّة الغربيّة المحتلّة؛ فإنّ الجواب الفلسطيني يجب ألا يكون إلا مقاومةً وتصديًا وعنفوانًا وجبهةً وطنيّةً واسعة، تشعل مواجهةً مفتوحةً بكلّ الأدوات الممكنة في وجه هذا العدو.

نَزَفَ شعبُنا من دمه الحي، أمس، في مخيّم جنين، لكن هؤلاء الشهداء قد رسموا خطًا جديدًا في معادلة الصراع مع العدو، فإعطابُ الآليّات وإصابة مروحيّات العدوّ المقاتلة، ليس أمرًا اعتاده هذا العدو، بعد أن ظنّ منذ سنوات أنّه أخضع ضفّةَ الصمود الفلسطيني وأهلها، وأنّ المقاومة في الضفة لن تتجاوز حدود الهبّات القصيرة.

إنّ تراكم التضحيات التي تقدّمها جماهيرُ شعبنا في الضفّة يثبتُ يوميًا أنّه كفيلٌ بكسر كل التوقّعات وتجاوزها، وتحطيم ما ظن العدو أنّه خطوطٌ حمراء ومحوه، أو مدى زمني محدّد لهذا الفعل المقاوم، فالمؤكّد أنّ العدو والصديق ينظر اليوم لما تجاوز كلّ التحليلات التي سجّلت حول إمكانيّات تطوّر فعل المقاومة في الضفّة؛ رغم ذلك من المهمّ الالتفات إلى أنّ هذا الطريق طويل، وفيه محطّاتٌ يوميّةٌ من التضحيات، كما أنّ العوائق وأدوات القمع والإجرام الاحتلالي ما زالت تفعل فعلها، وكذلك ما نعانيه وطنيًا على مستوى المشهد السياسي المنقسم، واضمحلال دور بنى اجتماعيّة ومؤسّسات واتّحادات وأطر كان يفترض أن تكون رافدًا لهذه المقاومة،

وحصنًا يحيط بأهلها ويذود عنهم، وشبكة دعم وإمداد واحتضان، تسعف تلك المناطق المستهدفة بالعدوان الاحتلالي المتصاعد.

هذا يتطلبُ ما هو أكثر من التوصيف؛ فالطريق الذي اشتقّه شعبنا، وتقدّم فيه المقاومون الصفوفَ مضحّين بدمهم، يحتاج لرفده بنهوض وطني شامل، تسهم فيه القوى الوطنيّة والبُنى الرسميّة، والأطر الشعبيّة، وهو أمرٌ أثبتت تجارب شعبنا أنّه ممكن، فمقومات النهوض الوطني لم تزل قائمة، وإرادةُ شعبنا الحي كفيلةٌ باحتضان أي التقاءٍ وطني وسياسي حول هذه الأهداف الوطنيّة المحوريّة.

إنّ كانت الأولوية الوطنيّة هي حماية الضفّة من عمليّة الضم، وحماية الوجود الفلسطيني في أغلب أجزائها، فإنّ هذا المسار يبدأ أوّلًا بمسارعة كلّ الأطراف الوطنيّة لتحمّل مسؤولياتها، والتلاقي على استراتيجيّةٍ وطنيّةٍ وبرنامج مهمّاتٍ كفيلٍ بتعزيز قدرة شعبنا في هذه المواجهة، وتطوير عوامل انتصاره.

لقد أثبتت جنين وأبطال نابلس وطولكرم وأريحا و القدس وطوباس، أنّ الانتصار ممكن... نعم إنّ ما تحقّق هو انتصاراتٌ جزئيّة، مقابل أثمان باهظة، ولكن من قال إنّ ثمن الاستسلام أو الركون أو الصمت سيكون أقلّ أو أهون؟

ما هو على المحكّ وتحت التهديد ليس كتلةً هائلةً من أراضي فلسطين سيضمها العدو ويملأها بالمستوطنين المعادين لوجودنا فحسب، ولكن قدرتّنا على الفعل الوطني دفاعًا عن وجودنا، وأيضًا هذا الوجود برمّته؛ فالسماح باستئصال وجودنا وطرد أهلنا في أي بقعة من فلسطين دون أن نتداعى وطنيًا للمواجهة والتصدّي، هو فتحٌ للباب أمام العدوّ ليطمع ويعزّز مساعيه لإنهاء وجودنا برمّته، بكلّ معانيه السياسيّة والماديّة.

تفجير الآليات واستبسال المقاومة في جنين سيُربك حسابات جيش الاحتلال وخيارات العملية العسكرية

نشر مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيجي ورقة قراءة في الحدث حول تفجير الآليات والتصدي البطولي في جنين (19 حزيران/يونيو 2023)، اذ شكّلت المواجَهةُ، وما تخلّلها من نجاح المقاومة في تفجير وإعطاب عددٍ من آليات جيش الاحتلال، الاستكمالَ الأوضَحَ لتطوُّر أداء المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، ودشّنت مرحلةً جديدةً ستكون أكثر سخونةً وفاعليةً في جديَّة المقاومة في فِعلها، وأعادت النقاشَ جديًا في أوساط الاحتلال حول خيار تنفيذ عملية عسكرية واسعة شمالي الضفة.

واستعرضت الورقة مجريات الحدث الذي بدأ مع ساعات فجر التاسع عشر من حزيران/ يونيو، اذ اقتحمت قوة خاصة صهيونية، تبعتها آليات الاحتلال، حي الجابريات على أطراف مخيم جنين، في عملية خاصة هدفت إلى اعتقال الأسير المحرّر عاصم أبو الهيجا، فاندلعت اشتباكات عنيفة مع القوات المقتحمة، استهدفت في خلالها المقاومةُ الفلسطينيةُ قواتِ الاحتلال بالرصاص والعبوات الناسفة.

وشارك في العملية مئات الجنود من ست وحدات مختلفة، منها وحدات النخبة في جيش الاحتلال "غفعاتي" و"ماجلان" و"دوفدوفان" والمستعربون والمظليون، مع غطاء جوي من المروحيات، فيما كان أحد المصابين جندي مظلي من جنود الإسناد الذي دخلوا لإخلاء الجرحى.

وتطرقت القراءة لاستبسال المقاومين في استهداف منطقة الحدث بالرصاص الكثيف، ونجاحهم في تعطيل عملية إجلاء الجنود وسحب الآلية المستهدَفة، ما اضطّر جيش الاحتلال إلى اللجوء إلى قصف محيط المنطقة بصواريخ من الطائرات المروحية العسكرية للمرّة الأُولى في الضفة الغربية منذ العام 2006. وأشارت الورقة إلى أن جيش الاحتلال اعترف بإصابة ثمانية من جنوده، واعترف بأن سبعًا من آلياته العسكرية قد أُعطِبَت، إضافة إلى إصابة احدى طائراته المروحية أصيبت برصاص المقاومة.

ارتقى على إثر المواجهة خمسة شهداء، منهم مقاومان من "كتيبة جنين" التابعة لـ"سرايا القدس "، وثلاثة مدنيين أحدهم طفل وآخَر من مدينة طوباس.

وفق شهود عيان، نجحت مجموعات المقاومة في إيصال الإمدادات للمقاومين في المخيم في خلال المواجهة التي استمرت لساعات طويلة. وحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، بدأت العملية في الرابعة فجرًا وانتهت في الثالثة والنصف عصرًا، سجلت في خلالها المقاومة صمودًا أسطوريًا وقدرةً عاليةً على الاشتباك والمناوَرة.

وأظهرت الورقة مؤشرات مهمة عكستها العملية، اذ أظهرت العملية حجم التطور في عملية تصنيع العبوات الناسفة، وتمكُّن المقاومة في جنين من تصنيع عبوات كبيرة الحجم تُفجَّر عن بعد، فيما يدلّل نجاحُ المقاومين في إعطابِ الآليات وتعطيلِ عملية سحبهم على تطوُّر قدرتهم على نصب كمائن ناجحة، وإدارة عمليات النيران ودقة الإصابة، إذ استَهدَف المقاومون الآلياتِ والجنودَ استهدافًا مباشرًا وبعملية تكامُل معلوماتية صعّبَت مهمةَ إسعاف الجنود الجرحى وسحب الآليات المعطوبة.

ولفتت الورقة إلى التطور في قدرات المقاومة على نصب كمائن ناجحة وإدارة النيران ودقة الإصابة. كما يدلّل العددُ المحدودُ من الشهداء والمصابين من المقاومين على نضوج أعلَى لدى المقاومين، وعلى تقدُّمهم في تكتيكاتِ المناورة والانسحاب والتأمين والانتشار على المحاور في مواجهة الآليات المقتحمة، وهو ما انعكس بإدامة الاشتباك لفترة تجاوزت إحدى عشرة ساعة.

ووجدت الورقة أن لجوء الاحتلالِ إلى استخدام القصف الصاروخي من الجو يعكس تخوُّفه من تقدُّم المقاومين في اتجاه الآليات المستهدَفة وتصفية الجنود فيها، ما دفع الجيش إلى خلق محيط ناري في المكان.

ووفق الورقة، سيَخلق نجاحُ المقاومةِ في خوض معركة بهذا الحجم، وإخراج الاحتلال بخسائر واضحة وعلنية، حالةً معنويةً مهمةً عند مجموعات المقاومة داخل جنين وخارجها، التي باتت قادرة على خوض اشتباكات مميزة وخلق مَشاهد غابت طويلًا عن شوارع الضفة الغربية المحتلة.

وخلصت الورقة إلى أن المواجَهةَ الأخيرةَ في جنين، ونجاح عبوات المقاومة في إعطاب الآليات وتحطيم أكثر ناقلات الجند تحصينًا، شكلت الاستكمالَ الأوضَحَ لتطوُّرٍ بدأت علاماتُه في الظهور تواليًا في مخيم بلاطة ومخيم نور شمس حول تطوُّر المنظومة التصنيعية لمجموعات المقاومة في الضفة وقدرتها على صنع عبوات ناسفة ذات تأثير حقيقي في مواجَهة دروع وجيبات وآليات جيش الاحتلال، وسيَخلق هذا التطور واقعًا عملياتيًا أصعَبَ على جيش الاحتلال، الذي سيسعى إلى محاولة خلق قواعد اشتباك جديدة أكثر إجرامية ودموية وبكثافة نارية أكبر، كما سيُقلِّص من هامش حركته داخل المخيمات منعًا لتكرار المَشهد، وسيلجأ إلى البحث عن خيارات أكثر تحصينًا وأمنًا لجنوده.

وبحسب الورقة المعركة الأخيرة في مخيم جنين، وتطوُّر أداء مجموعات المقاومة الملحوظ، أعادا النقاشَ جديًا حول خيار تنفيذ عملية عسكرية واسعة شمالي الضفة الغربية، إلا أن هذا الخيار، وعلى الرغم من جدية طرحه، يبقَى رهينة الحسابات الدقيقة لجيش الاحتلال وجهاز "الشاباك" بالمعنى الميداني والعملياتي، وحسابات المستوى السياسي بشأن ارتدادات مثل هذه العملية على الاحتلال من عدة جوانب، أهمها إمكانية تدخُّل المقاومة في قطاع غزة وساحات أخرى، وتأثير عملية مشابهة على تثوير بقية محافظات الضفة الغربية، إضافةً إلى تأثيرها على الشرعية المتهالكة للسلطة الفلسطينية، والتوتر الذي يمكن أن يسُود مع الإدارة الأمريكية التي لا تمرُّ العلاقة معها حاليًا بأحسن أحوالها.

الجدير بالذكر أن مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيجي، في برنامج الإنتاج المعرفي، يقوم بتقديم أوراق القراءة في الحدث، في قضايا محددة يرى المركز أهميتها، ويتم نشرها عبر المنصات الإعلامية الخاصة به.

عن بوابة الهدف

الشباب والقضايا الديمقراطية بالمغرب

سعد مرتاح

إن كلمة الديمقراطية تعبير اصطلاحي يعود للعصر الإغريقي démos وتعني الشعب وgratos بمعنى حكم، فيكون المعنى المباشر لها "حكم الشعب" إذا كانت الديمقراطية تعني بصفة عامة ذلك النظام السياسي المبني على السيادة الشعبية عبر مشاركة المواطنين/ات في العملية السياسية، والفصل الحقيقي بين السلط الثلاث والذي تتم فيه مساءلة الحكام عن أفعالهم وتصرفاتهم، وفي قوانين وتشريعات تؤطر المجتمع مستمدة في أساسها من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في كنويتها وشموليتها،

فإنه يستحيل بناء ديمقراطية حقيقية في المجتمع دون مشاركة قوية للشباب/ات في هذا البناء، فالشبيبة تعتبر الفئة أكثر دينامية في المجتمع والأكثر تقبلا للأفكار الجديد والأكثر نفورا للتقاليد والعادات كما تعتبر هي تلك الصفيحة الحساسة للصراع الطبقي فنظرا لامتلاكها روح التجديد والإبداع والاندفاع والتضحية والإصرار على الذهاب إلى أبعد مدى. وهي خصائص ضرورية لانتصار الديمقراطية والاشتراكية،

ونظرا لأن الديمقراطية في المغرب بهذا المفهوم مستحيلة في ظل هذا النظام المخزني بكونه نظام مبني على تشجيع الانتهازية وإفساد النخب والقمع والفساد والرشوة واختراق الأحزاب واستغلال الدين وهذه كلها أشياء تعتبر من أسسه وهي منافية طبعا طولا وعرضا للديمقراطية.

ومنه فالنضال من أجل الديمقراطية بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو في العمق نضال ضد الطبقات السائدة ونظامها السياسي المخزني، فهناك علاقة جدلية بين التقدم في وضع أسس الديمقراطية الحقيقية عبر عزل المافيا المخزنية وتفكيك النظام المخزني، وبين تقويض الأسس المادية للطبقات السائدة.

ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الديمقراطية والشباب/ات فإنه يجب على الشبيبة المغربية ان تكون في مقدمة المعارضين/ات لسياسات المخزن اللاديمقراطية،

وطبعا في المجتمع غير الديمقراطي ستكون التشئة الشبابية في المؤسسات الرسمية، ناقصة وغير مكتملة، وبالتالي من الطبيعي أن تكون أغلب الشبيبة المنتمية للطبقات الشعبية تجد صعوبة بالغة في فهم الديمقراطية، لهذا على التنظيمات الديمقراطية التقدمية أن تقوم بخلق فضاءات حرة بديلة للشبيبة المغربية تشيع من خلالها القيم الديمقراطية الحقيقية وهناك أمثلة كثيرة للفضاءات التي يمكن إنشاءها أبرزها دور الشباب مثلا، وأيضا بإمكانها أن تساهم من خلال النقابات والجمعيات بصفة عامة التي تقودها في خلق إطارات شبابية موازية تتمتع بأقدر قدر ممكن التسيير والتقرير والتنفيذ وأن تكون مفتوحة في وجه عموم الشبيبة، هذه الآليات التي يجب أن تربي الشباب على الديمقراطية وعلى ثقافة الاختلاف وتقبل جميع الآراء.

وفي هذا الصدد هناك عدة قضايا مرتبطة بالديمقراطية يجب على التنظيمات المناضلة أن تحاول إشراك أكبر قدر ممكن من الشباب فيها أبرزها:

– الدستور الديمقراطي:

تعتبر قضية إقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا، من أهم النضالات التي تخوضها التنظيمات الديمقراطي اليوم، ويجب على الشبيبة في هذا الصدد أن تساهم بدورها، وذلك من خلال إعطاء رأيهم في الكيفية التي يمكن بها فرض هذا وان اختلفت آراءهم فتظل جد مهمة طبعا، وأي ديمقراطية في التفاصيل يجب أن ينص عليها هذا الدستور الديمقراطي، وطبعا ستكون هناك اختلافات وهذا هو المهم حيث من تلك الاختلافات وكيفية تدبيرها ستتعلم الشبيبة رويدا فرويدا النقاش واحرام الآخر ومقارعة الفكرة بالفكرة أي بنهاية المطاف ستكون تربية على أحد أهم مقومات الديمقراطية.

لا يمكن بأي شكل من أشكال تصور ديمقراطية بدون علمانية، فالعلمانية تعني فصل الدين عن الدولة والسياسية بما يضمن حماية الدين من أي استغلال سياسي، وأيضا بما يضمن حرية الضمير والمعتقد لدى المواطن/ة، ولهذا للوصول إلى الديمقراطية لا بد من تربية الشباب على قيم العلمانية، بما هي تعني احترام ديانة الآخر ومعتقداته، الشيء سيني لنا جيلا متشبع بثقافة التسامح والاحترام. وأيضا جيلا رافض لتبرير السلوك ديكتاتوري على أساس الدين وهذا هو الأهم في هذه المسألة.

– القضية الأمازيغية:

لطالما كانت القضية الأمازيغية والمكانة الهامشية التي تحتلها في الخطاب الرسمي المخزني وفي السياسات العمومية أكبر شاهد على وزيف الشعارات الديمقراطية للمخزن، فالحل السديد للقضية الأمازيغية لن يكون إلا في إطار نظام الديمقراطي ينصف جميع اللغات والثقافات واللغات، على الشبيبة المغربية الطامحة للديمقراطية أن تعطيها دور هام

– الصحافة الحرة وحرية الراي:

يرتبط ازدهار المجتمعات البشرية ورقيها ارتباطا وثيقا بمدى حرية التعبير، في هي من أعظم الحريات وإحدى الركائز الأساسية الديمقراطية، ولهذا على الشبيبة المغربية المتعطشة للديمقراطية، أن تناضل من أجل فرض حرية الرأي والتعبير وعدم مصادرة هذ الحق تخت أي طائلة كانت، لهذا يجب التنظيمات الديمقراطية تشجيع الشباب/ات على الكتابة والتصريح في مختلف المواضيع العامة وحاميتهم من أي تضيق أو قمع سلطوي.

– استقلالية المجال العام وتنظيم الشبيبة:

ومؤدى ذلك وجود مجال عام مفتوح للشبيبة مستقل عن الدولة لأن هيمنة الدولة على المؤسسات والهيئات الاجتماعية والثقافة والإعلام يعدم الديمقراطية، لهذا يجب إقناع الشبيبة على ضرورة انخراطها في شبكات اجتماعية متنوعة كالأحزاب الحقيقية والنقابات والاتحادات الطلابية والجمعيات المدنية والتعاونية، فكلما زادت القدرة التنظيمية للشباب/ات على إنشاء تنظيماته المستقلة عن الهيئات الرسمية كلما اتسع المجال والقدرة على الحيوية والمبادرة والتنوع ويشارك بطريقة إيجابية في النضال والترافع في القضايا التي تهم الشأن العام.

– العلمانية:

لا يمكن بأي شكل من أشكال تصور ديمقراطية بدون علمانية، فالعلمانية تعني فصل الدين عن الدولة والسياسية بما يضمن حماية الدين من أي استغلال سياسي، وأيضا بما يضمن حرية الضمير والمعتقد لدى المواطن/ة، ولهذا للوصول إلى الديمقراطية لا بد من تربية الشباب على قيم العلمانية، بما هي تعني احترام ديانة الآخر ومعتقداته، الشيء سيني لنا جيلا متشبع بثقافة التسامح والاحترام. وأيضا جيلا رافض لتبرير السلوك ديكتاتوري على أساس الدين وهذا هو الأهم في هذه المسألة.

– القضية الفلسطينية:

لطالما كانت القضية الفلسطينية من أهم القضايا الديمقراطية في العالم بأسره، وبالتالي حث التنظيمات الديمقراطية على تبني الشبيبة للقضية الفلسطينية سيمكنهم مستقبلا من تبني جميع القضايا الديمقراطية في العام أجمع ومن الترافع عنها، والأهم من ذلك سيكتسبون روح التضامن مع الشعوب المضطهدة، والتضامن هو مبدأ ديمقراطي أصيل.

إذن بصفة عامة قضايا ديمقراطية يجب على الهيئات التقدمية والديمقراطية إيصالها لأوسع شريحة ممكنة من الشباب والشابات ولإقناعهم على تبنها، فدائما ما أقول أنه لا يمكن قيام أي ديمقراطية حقيقية في المغرب، طالما الشباب/ات لا يضطلع بدوره الجوهري والحاسم في هذا النهوض.

في مفهوم الثقافة

ذ: محمد حمامي

تقديم

يحتل مفهوم الثقافة موقعا مهما وأساسيا في الجسم المفاهيمي للعلوم الإنسانية، وخاصة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ويشتبك دلاليا مع مجموعة من المفاهيم المتجاورة والمتداخلة كمفاهيم الحضارة، التراث، الهوية، المعرفة، الوعي ...

وبما أنه لا يمكن أن توجد الثقافة إلا من داخل مجتمع أنتجها، فإنه لا يمكن بالمقابل الحديث عن مجتمع إلا من خلال وجود ثقافة أنتجها هذا المجتمع، وهذا الترابط والتلازم بين الثقافة والمجتمع هو الذي يضفي عليها بعدا اجتماعيا وجماعيا يتجاوز كل الأبعاد والدلالات الفردية للثقافة.

وهذا ما ذهبت إليه العلوم الاجتماعية – وخاصة السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا – في مقاربتها لمفهوم الثقافة.

فما هي الدلالات السوسيو –أنثروبولوجية لمفهوم الثقافة؟ وما هي أشكال حضورها في المجتمع؟ وما طبيعة العلاقة بين الثقافة والتنشئة الاجتماعية؟ وما امتدادات وحدود العلاقة بين الثقافة العالمة والثقافة الشعبية؟

1– الثقافة فعل انساني

الملاحظ أن هناك انتشارا واسعا لكلمة أو لفظ ثقافة في الحقل التداولي فكريا، سياسيا، اجتماعيا ... مما جعل الأبحاث والدراسات التي اهتمت بمفهوم الثقافة تتميز بالتعدد والتنوع والاختلاف، الأمر الذي يجعل مسألة التحديد الدقيق لهذا المفهوم تبقى أمرا معقدا ومستعصيا في آن.

ومادامت الثقافة فعلا إنسانيا بامتياز، ومادام أنه لا يمكن تصور فعل ثقافي خارج دائرة المجتمع، فإن هذا يحجم بشكل كبير كل بعد فردي وذاتي في إنتاج الثقافة، لأنها – الثقافة – كمعطى اجتماعي محايثة وملازمة للمجتمع ومنتجة له. وهي كذلك شكل من أشكال وجوده واستمراره. وهذا ما يبرر الغموض الذي يكتنف مفهوم الثقافة، ويجعل التفسيرات التي قاربت هذا المفهوم تتأرجح ولو بنسب متفاوتة بين التركيز على ما هو فردي وذاتي وبين ما هو جمعي في الثقافة، بل هناك نزوعا غالبا في اتجاه الانتصار للبعد الاجتماعي للثقافة في هذه الدراسات وا

2– الدلالات السوسيو– أنثروبولوجية لمفهوم الثقافة.

تتجلى أهمية المقاربة السوسيو – أنثروبولوجية لمفهوم الثقافة في الدلالة العامة والشاملة التي أضفتها على مفهوم الثقافة، وفي القيمة التي يحتلها الفاعل الثقافي في هذه المقاربة.

ويعتبر ادوارد تايلور Edward Taylor أول من قدم تعريفا شاملا ومتكاملا لمفهوم الثقافة، وذلك في مؤلفه الشهير" الثقافة البدائية" حيث يقول : " الثقافة هي ذلك المركب الذي يتضمن المعارف والعقائد والفنون والأخلاق والقوانين والعادات وكل القدرات والخصال التي يكتسبها الفرد نتيجة وجوده عضوا في المجتمع ".

وقد أصبح هذا التعريف مرجعا أساسيا لأغلب المقاربات التي اشتغلت على موضوع الثقافة. إلا أن هذه المقاربات ونظرا للطبيعة الإشكالية لمفهوم الثقافة ونظرا لتعدد خلفيات ومنهجيات هذه المقاربات فقد تعددت التعريفات وتنوعت لدرجة عرف معها هذا المفهوم " تشظيا" على مستوى دلالته الفكرية والمعرفية.

ويمكن منهجيا تصنيف هذه التعريفات في أربع اتجاهات حددها جورج بلانديي "George Balandier" فيما يلي :

– اتجاه وظيفي: يمثله مالينوفسكي Malinovski ويركز على البعد الوظيفي وعلى العلاقة بين الفعل الثقافي والحاجة عند الإنسان.

– اتجاه بنيوي: يمثله كلود لفي ستراوس C.L Strauss وينظر للثقافة من منظور بنيوي معتمدا على النموذج اللساني واعتبار البنية هي الإطار والنسق المحدد والناظم للعناصر الثقافية.

– اتجاه تاريخي: يبحث في العلاقات التاريخية بين الثقافات والخصوصيات الثقافية، ويهتم بمفهوم التثاقف وتشابه الفعل الثقافي باعتباره فعلا صادرا عن الإنسان.

– اتجاه يؤكد على العلاقة المفصلية بين الثقافة والشخصية من خلال الارتباط العضوي بين الثقافة واللغة.

وقد ساعد هذا التنوع والتراكم النظري والمعرفي الغزير في هذه المقاربات والتعريفات على تفكيك عناصر الثقافة وعلى فهم الواقع الاجتماعي بمختلف نظمه وقيمه وعاداته ...

ويتضح من خلال ما سبق ذكره أن مفهوم الثقافة يدل على مجموع القيم والرموز ومختلف مظاهر وأشكال وأبعاد الحياة الاجتماعية التي يكتسبها الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية ، مما يجعلهم يشعرون بأن هناك إطارا ينتمون إليه لكنه يحتويهم ويتجاوزهم، إنه المجتمع.

3 – الثقافة والتنشئة الاجتماعية .

إذا كانت التنشئة الاجتماعية هي " تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها العناصر السوسيو– ثقافية لمحيطه، ويتمثلها ويعمل على إدماجها داخل بنية شخصيته..ومن هنا يتكيف مع البيئة الاجتماعية التي يعيش في كنفها "2. فإن الثقافة بهذا المعنى هي موضوع ومادة التنشئة الاجتماعية، ومن خلال هذه العملية يكتسب الفرد المعارف والقيم والنماذج السلوكية، التي يزوده بها المجتمع الذي يعيش فيه، بحيث يستضمر الفرد هذه النماذج الثقافية في شخصيته ويتصرف وفقها. وهنا يأخذ مفهوم التنشئة الاجتماعية معنى شاملا وواسعا يتجاوز إطار الأسرة والمدرسة، ليشمل المجتمع كله وبمختلف مؤسساته الاجتماعية وبنياته ونظمه وأنساقه، وكل أنماط وأشكال تعبيراته.

وطبيعة العلاقة بين الثقافة والتنشيئة الاجتماعية، يمكن رصدها من خلال عملية " التثقيف L acculturation "، وقد وضع جورج باستيد George Bastide مجموعة من التعاريف لمفهوم التثقيف مستمدة في غالبيتها من حقول معرفية متعددة، وتشترك في كونها تعتبر التثقيف عملية وسيرورة دينامية " تنتقل من خلالها ثقافة المجتمع بقواعدها وقيمها من الآباء إلى الأبناء من أجل الحفاظ على استمرارية المجتمع وعلى نماذجه الثقافية"3.

واستمرارا في تفكيك مفهوم الثقافة وامتداداته الدلالية، نتساءل كذلك حول طبيعة هذه النماذج والأنماط والأشكال الثقافية، التي يعمل الأفراد على تمثلها من خلال عوامل التنشئة الاجتماعية. هذا التساؤل يفضي بنا إلى الحديث عن الأشكال الثقافية ومظاهرها، من خلال محاولة منهجية تهدف إلى تحديد اشكال أو أقسام الثقافة بشكل عام، مع تخصيص الحديث في شكلين أساسيين وهما الثقافة العالمة والثقافة الشعبية.

4– تقسيم منهجي لأشكال الثقافة.

بما أن الفعل أو السلوك الثقافي يطال في كليته وشموليته مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية، وبما أن عوامل التنشئة الاجتماعية: تؤدي في إطار سيرورات تاريخية وفكرية إلى ظهورأشكال محددة من التمثلات والمعارف والسلوكات، فإن هذا يؤكد: " بأن للثقافة حضورا مكثفا ومتغلغلا داخل كيانات المجتمع ومختلف أشكال حركياته، إلا أن ذلك يكون بدرجات متفاوتة وبأنماط متنوعة وبتمظهرات مختلفة، الشيء الذي يمكن معه أن نضع تصنيفا نهجا لأشكال الثقافة داخل المجتمع، بحيث توجد االثقافة العامة... والثقافة الجماعية أو الشعبية وتضم ألوانا ثقافية وفنية تميز مجتمعا عن آخر وتتصرف عنها الحكايا والأمثال والمعتقدات الشعبية وغير ذلك "4.

و يمكن اختزال هذا التقسيم المنهجي في شكلين أساسين هما الثقافة العالمة والثقافة الشعبية. فكيف يمكن التمييز بين الثقافة العالمة والثقافة الشعبية؟ وما هي امتدادات وحدود حضور العقلاني واللاعقلاني في هذين الشكلين من الثقافة؟

5 – الثقافة العالمة والثقافة الشعبية وسؤال العقلانية واللاعقلانية في الثقافة.

في إطار التمييز بين الثقافة العالمة والثقافة الشعبية يقول الدكتور محمد عابد الجابري في سياق تحديده الإبستيمي لمفهوم وموضوع التراث " ... ولا بد من الإشارة إلى أننا اخترنا بوعي التعامل مع الثقافة العالمة وحدها وتركنا جانبا الثقافة الشعبية من أمثال وقصص وخرافات وأساطير وغيرها لأن مشروعنا مشروع نقدي ولأن موضوعنا هو العقل "5.

بهذا المعنى وحسب الدكتور الجابري فإن الثقافة الشعبية تنتمي إذن لمجال اللاعقل، ويغلب عليها طابع الخيال والبساطة والتلقائية. أما الثقافة العالمة فهي مجال عقلاني بامتياز.

لكن هل هذا التمييز بهذا الشكل يستند إلى أساس إبستيمي معرفي موضوعي أم ينبني على نظرة وقراءة إيديولوجية للثقافة والتراث؟

بالمقابل نجد لدى محمد أركون طرحا مختلفا و مغايرا لما ذهب إليه الجابري. يقول أركون: " إن نسبة العقل وبالتالي العقلانية في هذه المنتجات الثقافية تحتاج إلى إعادة تقييم على ضوء أنثروبولوجيا المخيال وعلم اجتماع العامل الأسطوري والشعائري والتاريخي والعقلاني واللاعقلاني " والعقل الكوني " والتراث الشفهي، إن عدم اهتمام المستعربين وعلماء الإسلاميات الغربيين بدرس إنتاج المعنى ومستوياته هذه، يدل إلى أي حد يبقون هامشيين بالنسبة لتقدم البحث العلمي "6.

من خلال هاتين المقاربتين يتضح مدى صعوبة تحديد مفهوم الثقافة وأشكالها وتقاطعات وحدود حضورالعقل واللاعقل في امتدادات هذه الأشكال الثقافية.

وتبسيطا للموضوع ، فإن الحديث عن الثقافة الشعبية ووصفها ب " الشعبية "يدل على مدى انتشارها بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية وليست قصرا على فئات معينة.

ومادام انتشار هذه الثقافة له علاقة بمنسوب الوعي داخل المجتمع، وغياب النقد لما تقدمه عوامل التنشئة الاجتماعية، فإن هذا يجعلها أكثر التصاقا بالانسان البسيط والعادي نظرا لبساطة تفكيره وسلبية استهلاكه لموادها دون ممارسة أي تفكير نقدي عليها. وبذلك تظل الثقافة الشعبية أكثر انتشارا وهيمنة في المجتمع، وتتجلى وظيفتها في التأثير الذي تمارسه على الفرد فتجعله متشبعا ومستهلكا لها، مما يزيد من درجة اندماجه فيها.

وفي مقابل ذلك؛ وكلما تم إعمال العقل والتفكير نقديا في موادها ومحتوياتها، نتج عن ذلك وضعية صراعية يعيشها الفرد من داخل شخصيته وثقافته، خاصة ما تقدمه الحداثة والعلوم من معارف ومعلومات وما تخلقه من تساؤلات واستفهامات حول مضامين ومواد الثقافة الشعبية.

وهذا يمكن ملاحظته في المجتمع المغربي، ويمكن رصده بشكل جلي من خلال النظر في إشكالية التقليد والحداثة،كما عبرعنها الدكتورعز الدين الخطابي في قوله : " إن تداخل التقليد بالحداثة على مستوى القيم قد سمح ببروز وضعية صراعية بين الرموز التقليدية التي تأخذ صبغة القداسة، والمعايير الجديدة التي أعادت النظر في هذه الرموز... والملاحظ أن التقاليد قد أبدت مقاومة شديدة أمام تحديات لتجديد ... وتتجلى ظاهرة المقاومة هاته بالخصوص في مجال المعتقدات الدينية و الخرافية " 7.

خلاصة:

إذن ومن خلال هذه المقاربة السوسيو– أنثروبولوجية لمفهوم الثقافة، وكمحاولة منهجية لتحديد هذا المفهوم بشكل إجرائي، يمكن أن نخلص إلى أن الثقافة فعل إنساني بامتياز، وأنه لا يمكن أن نتصورالثقافة إلا من داخل مجتمع أنتجها وينتجها بشكل مستمر. وأن الثقافة في علاقة تلازم وتداخل مع المجتمع، علاقة تتميز بالحركية والتغير وعدم الثبات، بفعل طبيعة المجتمع المتغيرة باستمرار وبفعل ماهية الثقافة وطبيعة أنساقها القيمية والذهنية والسلوكية المتفاعلة مع دينامية المجتمع، وبفعل ارتباطها بعوامل التنشيئة الاجتماعية، وعمليات التثاقف والتفاعل بين المجتمعات والحضارات. مما يضفي على الثقافة – بمعناها العام – بعدا إنسانيا وكونيا، باعتبارها منظومة شاملة من القيم وأنساقا من التفكير، وأنظمة من المعتقدات والفنون، وبنيات وأشكالا من العلاقات والممارسات والسلوكات الاجتماعية التي لايخلو منها أي مجتمع من المجتمعات.

المراجع :

1 – نقلا عن الدكتور عز الدين الخطابي " سوسيولوجيا التقليد والحداثة بالمجتمع المغربي" منشورات عالم التربية، الدار البيضاء، ط1 . ص 22

2– نفس المرجع ص 19 ، 132 Guy Rocher " Le changement social " p

3– نفس المرجع ص 28

4–حسين الشدهاني " السحر بين علم النفس والبراسيكولوجيا والقران" المطبعة والوراقة الوطنية الطبعة الثانية 2001 ص 23

5 – الدكتور محمد عابد الجابري" تكوين العقل العربي" المركز الثقافي العربي، ط 4 بيروت 1991 ص 7

6– محمد اركون " تاريخية الفكر العربي الاسلامي" ترجمة هاشم صالح ، مركز الانماء القومي/ لبنان، ط الاولى ،1986 ص 15

7– عز الدين الخطابي، مرجع سابق ص 75

ثقافة التغيير

في مفهوم((الأزمة المتعددة))

أبو حنظلة

لعله من قبيل الحدس الذي قد لا يتأتى في العمر مرتين، مفهوم"الأزمة المتعددة"، الذي يؤكد–بلا أدنى مواربة–أن الخلاص مما تعيشه المجتمعات الرأسمالية،حاضنة الليبرالية المتوحشة،مرتهن بتبني النظام الاشتراكيّ، نحو ما اعترف به الاقتصادي،الماركسيّ،الإنجليزيّMichael Roberts. وسبق لكاتب هذه السطور أن أشار في مقال معين، إلى أن الماركسية اللينينية تتمتع بكفاية منهجية تقدرها على تحليل الواقع الملموس، تحليلا ملموسا كذلك، وهذه لعمرك خصيصة ثرّة، من خصائصه الرئيسية، بعيدا عن أية ميكانيكية مقيتة. ولله در القائل إن الدوغمائيّ ليغدو دراميا le dogmatique devient dramatique.. هكذا يمكن أن أقول إن الأزمة ليست هيكلية (بنيوية) فحسب، وإنما هي متعددة التمظهرات أيضا، وإذا كنت لن أتتبع المنحنيات التي عرفها المفهوم المذكور في عنوان هذه المساهمة، متأرجحا بين هذا التصور أو ذاك، فإنني سألامس –قدرما أستطيع– تصور Michael Roberts.

يقول: ((تعبر هذه الكلمة، في الوقت الراهن، عن وجود أزمات مختلفة، متداخلة، أزمات اقتصادية"التضخم، تراجع النمو..."، أزمات إيكولوجية"المناخ البيئي، المناخ الوبائي.."، أزمات جيوسياسية"الحروب، الانقسامات الدولية.."،إنه مصطلح مجّد، بهذا المعنى، ولكنه، كذلك، مفهوم يخفي أساس مختلف هذه الأزمات: إخفاقات الرأسمالية.."ولا جرم أن كيل أزمات المتثاقفين(مدعي الثقافة) طفح، هو الآخر، يقول عليّ حرب:"أمسى المثقفون آخر من يفكر فيما يحدث و يشكل، وأقل من ينتج في مجال الأفكار التي يتداولونها..وأضعف من يؤثر في مجريات الأحداث والأفكار،إنهم باتوا الأقل فاعلية.."(أوهام النخبة أو نقد المثقف. المركز الثقافي العربيّ. الدار البيضاء،المغرب.ط:04.السنة:2008.ص:96 بتصرف.).وعلى الرغم من حساسية مفهوم أ/ز/م/ة المفرطة،فإنه ربما أكسبه مفكر معين،من عيار عبد الكبير الخطيبيّ،معنى لطيفا،و هو يعرف النقد،إذ ردد((أنْ تنقد، معناه أنْ تؤزمَ)) critiquer ,c'est mettre en crise..وعند عليّ حرب أن المتثاقف يعيش وهْما خماسيا:النخبة/ الحرية/الهُوية/المطابقة/ الحداثة.

قلت ما قلت، و كتبت ما كتبت، بلا قصدية تضخيمية توّرم الخطاب، أو تتعالى على الواقع.. هذا الواقع الذي لا يرتفع إلا أنه بوسعنا تغييره بعد فهمه فهما شافيا، كافيا، وتفسيره تفسيرا "جامعا"،"مانعا"،كما يقول المناطقة. وإذا كانت الأزمة بالمواصفات المذكورة، والمعايير المشهورة، فإن الخروج من نفقها مشروط بثورة جذرية،شمولية لا تفوتها شاردة، و/أو واردة.ومن التساؤلات التي تحتفظ لنفسها بالحجية: ماذا سنجني من خطاب التيئيس غير تمديد الاستبداد، أصل كل فساد..؟؟؟..فدون الشاكين،المشككين،التاريخ ،أكبر معلّم..حتى يعالجوا ما أصاب عيونهم من حول، وما سكن آذانهم من وقر،في الحر و القر..

تلكم كانت محاولة متواضعة، موغلة في الإيجاز، أثارها استجواب تقاسمنيه أحد الرفاق بخصوص الاقتصاديّ الإنجليزيّ المشار إليه .

اللاعب المسرحي: من النص إلى صناعة الفرجة

د. محمد عبد الفتاح

أضحى سؤال التجريب في المسرح المغربي قضية مركزية ورهانا ثقافيا فرضته تحولات المجتمع، ولأن الإبداع عملية متجدّدة ومتغيّرة في آن واحد، تحكمها مجموعة من العوامل والمحفزات، فقد أضحت قضية التجريب هي قضية المسرح والفن عموما، وبحكم الانتماء إلى الحياة فإن الفنان يبدع وهو يعايش معطياته الحضارية ولحظته الراهنة، في الفترة التي يعبر فيها عن معاناة الناس، بشكل يجعله يعيد النظر في كثير من الثوابت.

هذه التحولات التي يعيشها المجتمع المغربي والعربي عموما، جعلت مؤسسة المسرح والفنان المسرحي في قلب الواجهة، يراكم، منذ سبعينات القرن المنصرم، تجربة غنية، أسهم في إرساء لبناتها ثلة من المسرحيين، الذين استمر عطاؤهم حتى حدود اللحظة، وهم في ذلك كانوا يؤسسون لمفهوم التجريب، كما طرح عند الغربيين، بالبحث عن الوسائل والآليات الأكثر نجاعة في تحقيق الفرجة المسرحية، وبالتالي بناء العرض المسرحي على رؤى وتصورات واضحة، وإخضاع الممارسة المسرحية لقوانينها الثابتة، والاشتغال على الممثل، الصانع الأساس لفعل الفرجة.

ومادام التجديد فعلٌ حتميٌ، كما تقتضي السنن الكونية، فإن دائرة التجريب تتسع أمام المشتغلين بفعل الفرجة، فهم يريدون أن ينقلوا الناس إلى واقع جديد وحلم متفائل، مع مجاوزة القيم التي ثبت تآكلها. إن أخطر مأزق يمكن أن يواجه أي حركة، في مسيرتها الفكرية والإبداعية، هو أن تجد نفسها، بعد فترة قد تطول أو تقصر، أمام الباب المسدود، وأن تضطر تحت ضغط الواقع لكي تراجع طروحاتها ومقولاتها. من هنا ارتبط التجريب بالرغبة في الانفتاح على الآني، والتدفق في المستقبل، وخلخلة السائد والمستقر، والاحتفاظ به إذا أثبت صلاحيته وبقاءَه، أو يتوارى إلى الظل ويتلاشى مع مرور الزمن.

غير أن السؤال المركزي، الذي ينطرح بهذا الخصوص، في خضم التحولات الجارية: هل استطاع مسرحنا تجديد أسئلته وتجاوز الإشكالات المزمنة، واستيعاب خصوصية المرحلة، وهضم التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي يمر منها المجتمع المغربي والعربي؟ وهل أجاب، قبل هذا إبداعا وإنتاجا وتفاعلا، على خصوصيات المرحلة؟ وهو السؤال الذي يقودنا إلى تأمل شكل الممارسة المسرحية، كما انتهت إليه بعض محاولات التنظير المؤسلب القائم على ترويج المغالطات، الذي سقط في متاهات البحث عن قوالب وأشكال أنتربولوجية منحها سندا علميا، ثم تحوَّل إلى مُريد لهذه الأشكال يجتهد أصحابه (هذا التنظير) في البحث لها عن موطئ قدم، في صناعة فعل فرجوي مُتخيَّى، بتقديس الموروث، ونفي الآخر (الغرب) نفيا مطلقا، رغم ريادته في هذا المجال، وانتهت محاولاتهم إلى ما يشبه الإخفاق، بعدما بشرت طويلاً، وبشكل متحمس، بحساسية إبداعية جديدة، وبمسرح وثيق الصلة بالجمهور، متخذة لها من بعض الظواهر الفرجوية الشعبية سندا مرجعيا، ومن التسميات والمفاهيم الرنانة ما أوهمها أنها تقوم على قاعدة صلبة، ثم انتهت إلى نعي نفسها على يد روادها ومنظريها وانقسامهم على أنفسهم، بعد أن مَجَّدَت طويلاً الكتابة الدرامية على حساب المسرح.

إن حداثة المسرح تجعله يَتَملَّصُ من المفهوم السائد، الذي يحدّده في النوع الدرامي، بشكل عام، وهي النقلة النوعية، التي تحققت مع الأبحاث التجريبية في المسرح، سواء كان هذا الفهم متوجها إلى المسرح، كما تبلور في أحضان المسرح الغربي وتحديداته الجمالية، التي رسخها المنظور الأرسطي، أو فنا فرجويا يستجيب - بزعمه - للوجدان المغربي، هو أساساً عبارة عن فلكلور، نشأ في طقوس متوارثة، كما توحي بذلك أعمال هذا التنظير الباحثة عن تأصيل لهذا المسرح، في بعض الأشكال، التي أطلق عليها ظواهر ما قبل مسرحية.

ويَدَهَيٌ أن فلسفة المسرح تنبني في قالبها الحديث على اعتبار الممثل عملة نادرة في الفرجة المسرحية؛ لأنه يحمل الواقعة المسرحية كلّها، فإذا كان عمل المؤلف والمخرج والتقنيين شيئاً يمكن الاستغناء عنه - كما يؤكد جيرزي غروتوفسكي -، فإن عمل الممثل شيء يصعب تحقُّقه بغيابه، فهو يَتَزَيَّى بلبُوس الشخصية، ويتنفس الإخراج، ويتموقع بالسينوغرافيا، ويغشى الحضور، إنه بتعبير آن أوبيرسفيلد، هو «كُلّ» المسرح. تقول بهذا الصدد: «يمكن أن نستغني عن كل شيء في العرض باستثناء الممثل؛ لأنه قرينة العرض، التي تحصل بها سعادة المتفرج. إنه الحضور الذي لا يقبل النفي. وهو مفارق مُنتجٌ ومَنتُوجٌ في مجال العلامات. إنه الرسام واللوحة، والنحاة ونموذجه وعمله.. إنه رابط كل المفارقات، يوجد هنا حيث يُجَلّي شخصا غائباً. إنه مُعَلّمُ الكلمة الكاذبة، ونطلب منه أن يكون صادقا إلى أبعد مدى بل صدّيقا».

هذا الفهم ينأى بالممثل - كلاعب مركزي في صناعة الفرجة المسرحية - أن يكون معادلة ورقية مصنوعة في ذهن الكاتب، أو شيئاً خاصاً من أشياء المخرج يفعل فيها ما يشاء؛ بحيث يبقى صوته خافتا أمام السلطتين: سلطة الكاتب وسلطة المخرج.

إن غياب الممثل يفضي بطريقة مباشرة إلى انعدام فعل الفرجة، ويقضي بعدم إمكان الحديث عن المسرح، وهو الأمر الذي يهدم أساساً مركزية النص المسرحي؛ أي تغليب كفة الفرجة على كفة الأدب، وانتصار الجسد الحاضر، على حساب التمثل الذهني للممثل، كما في خيال المؤلف، وهو الفهم الذي انتصر طويلا له منظرو الدراما عندنا.

ولا ينبغي في هذا المقام فهم الكلام على أن الممثل «نَصّ مسرحي» في ذاته، فهذا الأمر غير وارد إطلاقاً، إنه إلحاح بالمقام الأول على نوع العلاقة القائمة بين المُمَثل والمُمَثل له؛ أي الجمهور، مادامت علاقة الاثنين ثابتة ومباشرة ودائمة، بتعدد حالات العرض، خصوصا مع نجاح تجارب مسرحية قائمة على الارتجال وشيوعها، وأخرى كتبها رجال المسرح؛ ممن توافرت لهم قريحة الكتابة بمنظور إخراجي، واقترحوا أعمالهم كمشاريع عروض مسرحية؛ أي كتابة النص والإخراج، في اللحظة نفسها، فلا وجود لنص مسرحي إلا فوق خشبة المسرح، والأعمال المسرحية المنشورة والمتداولة بين القراء تشترك مع نصوص أخرى تنتمي إلى أجناس إبداعية مختلفة في فعل القراءة، وهي بدورها، أيضا، قابلة للمسرحة (ديوان شعر، قصة، رواية...). غير أنها تنفرد في كونها قابلة لحياة أخرى، هي تحققها فوق الخشبة كفرجة بصرية، بحكم أنها كتبت أصلا للمسرح؛ فالمؤلف يكتب نصه وهو يتخيله منطوقا ومعلوبا في الآن نفسه، غير أننا لا نضمن نجاحه على مستوى العرض؛ فالعديد من النصوص المسرحية قد تَشُدُّنا أثناء قراءتها، إلا أنها تكون فاشلة عندما تعرض فوق خشبة المسرح، وبالمثل هناك نصوص قد نمُرُّ عليها بشكل عادي، وحين تعرض على خشبة المسرح نكتشف قيمتها الفنية والجمالية، وهذا يعني، دائما، سيادة العرض على النص، التي يحتل فيها الممثل موقعا مركزيا.

عن رواية "مهمة سرية في الشيلي"

عبد السلام العسال

من أجمل ما قرأت مؤخرا

في زحمة الانشغالات والمهام المتراكمة، تسللت نحو الروائي الكبير غابرييل غارسيا ماركيز، ودون استئذانه التهمت كتابه التحفة: مهمة سرية في التشيلي، وهو سرد قصصي لتجربة حية عاشها المخرج السينمائي التشيلي اليساري ميغيل ليتين الذي كان من أنصار القائد الشهيد سالفادور أليندي الذي قتله الدكتاتور المجرم بينوتشي في انقلاب دموي ازهقت خلاله وبعده عشرات الآلاف من أرواح الديمقراطيين/ات اليساريين/ات من أنصار ونصيرات الرئيس اليساري الاشتراكي أليندي.

وتتلخص هذه المهمة السرية في أن المخرج السينمائي التشيلي ميغيل ليتين، عاد مستخفيا إلى التشيلي بعد اثني عشر سنة من المنفى، على رأس ثلاث مجموعات سينمائية، واحدة إيطالية والثانية فرنسية والثالثة من جنسيات مختلفة سميت بالمجموعة الهولاندية، وكل مجموعة لا تعرف أي شيئ عن المجموعة الأخرى ولا تعرف أصلا أنها موجودة، وميغيل هو الذي يدير أشغال المجموعات الثلاثة دون أن تدري أي منها أنه يفعل ذلك مع مجموعات أخرى، مكث ميغيل ستة أسابيع مستخفيا في التشيلي، طافها طولا وعرضا، صور الأمكنة والأبنية والشوارع والمقاهي والحانات.... بل صور داخل قصر لامونيدا الرئاسي، وشاهد بأم عينيه بينوشي وهو يمشي إلى مكتبه على رجليه محاطا بحراسه، عاش مغامرات خطيرة كان من شأنها أن تعرضه للإعدام لمجرد السقوط في خطأ بسيط قد يكشف هويته

الحقيقية، وحين ركب الطائرة لمغادرة التشيلي بعد نجاح مهمته السرية، "كان بينوشي تتبعه حاشيته قد خرج من مكتبه ومشى عبر الممرات الطويلة المهجورة بخطى ثابتة، ونزل السلم الفاخر وهو يجر وراءه مئة وخمسة آلاف قدم من ذنب الحمار من الفيلم" الذي صَوَّرَ خلسة ولكن أمام الملأ لفضح عهده الدموي الملطخ بما ارتكبه من جرائم ضد الإنسانية.

شكرا غابرييل على تلخيص هذه التجربة النضالية الغنية بالدروس.

تتشرف هيئة تحرير جريدتنا باستقبال الرفيق "سعيد شهاب" الكاتب المحلي لفرع النهج الديمقراطي العمالي بفرع "كندا" ضيفا لهذا العدد وهو مناضل مقيم ويشتغل حاليا بكندا ساهم في تأطير العديد من الشباب أثناء تحمله المسؤولية كاتبا محليا سابقا لفرع الدارالبيضاء،تحمل المسؤولية في تأسيس نقابية في اطار الجامعة الوطنية للتعليم بمنطقة البيضاء،كما ساهم في تنظيم وتأطير نضالات جماهيرية في اطار التضامن مع الشعب الفلسطيني،وفي اطار معارك ضحايا السكن غير اللائق بنفس المنطقة.

رفيقنا سعيد،أستاذ مبرز صاحب خبرة مهمة في ميدان التعليم،اضطر أو اختار الهجرة الى كندا دون أن يقطع مع القضايا التي تهم المغرب ومستقبل شبابه وخاصة من اضطروا الى مغادرة الوطن.نشكر مسبقا رفيقنا على قبول الدعوة لاجراء هذا الحوار الهام المليء بالمعطيات والحافل باثارة التساؤلات حول موضوع الهجرة عموما وهجرة الكفاءات العلمية بشكل خاص.وقد كان حوارنا كما يلي:

1 – ماذا تمثل لكم "الهجرة"؟ هل هي قرار اختياري أم اضطراري؟

الهجرة هي في حد ذاتها اختيار صعب تخلق نوعا من الصدمة لدى بعض العائلات أو عند البعض من أفرادها كما أنها تخلف تحولات عميقة في علاقة المرأة والرجل والعلاقة بالأبناء ويتطلب تدبير ذلك الكثير من الجهد والبحث المستمرعن توازن ما بين هوية البلد الأصل وما يفرضه بلد الاستقبال من "انضباط "واندماج.

قبل الحديث عن الهجرة المغربية لكندا يجب التذكير بأن عدد المهاجرين خلال 40 سنة الأخيرة مرمن 75 مليون "سنة 1975"الى 281 مليون سنة2020.وحسب المنظمة العالمية للهجرة فالمهاجرون يمتلون فقط 3.6 بالمائة من ساكنة العالم وهو رقم أقل من ذلك الذي عرف في بداية القرن العشرين وتشكل الهجرة جنوب–جنوب نسبة 83 بالمائة وتوجد دول الاستقبال بشكل عام في محيط الدول التي يغادرها مواطنوها لأسباب تتعلق بالوضع السياسي او الاقتصادي وبشكل طالبي اللجوء––حسب المفوضية العليا للاجئين نسبة قليلة ضمن المهاجرين.

في الدول الغربية يقوم اليمين بشكل عام واليمين المتطرف بشكل خاص بتسييس قضية الهجرة لأسباب انتخابية مع العلم ان المهاجرين ليس لهم حضور كاف في الحقل السياسي والإعلامي يمكنهم من مواجهة خطاب العنصرية والتمييز.

2 – أن تهاجر من المغرب الى كندا،هل من عروض مغرية؟وماذا تستفيد دولة كندا من العملية في حد ذاتها؟

بالنسبة للهجرة المغربية نحو دول أخرى فيمكن القول وبشكل عام ان المغرب أصبح مزود للغرب الرأسمالي ومجتمعات اخرى باليد العاملة الرخيصة وأن النظام السياسي المخزني سيكون هو المستفيد من العلاقة بين الدولة المزودة باليد العاملة ودول الاستقبال المحددة لشروط استغلال هذه الفئة والتي تساهم بشكل كبير من الحد من الخصاص في اليد العاملة في العديد من قطاعات الإنتاج والتي تمكن كذلك الاقتصاد الكندي–مثلا– من أجل الابقاء على تنافسيته.

مع نهاية الثمانينيات أصبحت كندا بشكل عام ومنطقة الكبيك بشكل خاص وجهه مفضلة للمغاربة. لقد استطاعت كندا التسويق الجيد لهذا البلد وكان الخطاب السياسيوخطاب الهجرة بالكبيك يستجيب لتطلعات العديد من الفئات الاجتماعية بالمغرب–التي بدأت تشعر بثقل الازمة– في ما يخص الشغل ،السكن الترقي الاجتماعي. ويتم اختيار المهاجرين على أساس اللغة، الشواهد العليا والتجربة المهنية وهي عملية تساهم في " تهجير الأدمغة" والكفاءات نحو كندا. وغالبا ما تصطدم هذه الكفاءات بواقع التمييز والهشاشة في الشغل.

يشكل المهاجرون من أصول مغاربية قوة عمل مهمة ممركزة بالأساس بمونريال،حيث يوجد ما يسمى ب"المغرب الصغير" وتبقى كندا هي المستفيد الأول من هذه الهجرة التي تساهم في سد الخصاص الحاد في اليد العاملة مع العلم ان نسبة البطالة بكندا لاتتجاوز6 بالمائة لكنها تصل الى حوالي20 بالمائة في الوسط المغاربي. ويعاني المغاربة الى جانب مهاجرين أخرين من التمييز وعدم الاعتراف بالتجربة المهنية من طرف التجمعات المهنية.

كما ان المهاجرين المغاربيين يتقاضون أجورا لا تتماشى مع شواهدهم واقل من تلك التي يتقاضى المواطن "الكندي".

والعديد من الكفاءات تغادر منطقة الكبيك. حيث كما قلت التمييز وارتفاع نسبة البطالة مقارنة بالمناطق الناطقة بالإنجليزية.

بشكل عام: الهجرة نحو كندا هي متأخرة مقارنة بالهجرة نحو أوربا وهي مكونة أساسا من شباب حاصل على شواهد عليا وتحتاج كندا إلى أكثر من 400.000 من اليد العاملة للإبقاء على تنافسية الاقتصاد.

إن اتفاق 1991 بين الحكومة المحلية بالكبيك والحكومة الفدرالية هوالإطار الذي يتم من خلاله تدبير قضية الهجرة وخلق توازن ما بين مصالح الحكومة المحلية والحكومة الفدرالية وتواجه منطقة الكبيك تحديات ديمغرافية، اقتصادية ولغوية ومعدلك فهي تبقى الوجهة المفضلة بالنسبة للمغاربة لأسباب لغوية بالأساس وهي المنطقة كذلك التي يعاني فيها المهاجر مشاكل أكبر في ارتباط بالوضع الخاص لمنطقة الكبيك ضمن النظام الفدرالي الكندي.

> **الـهـجـرة كما هي الآن تخدم مصالح دول الاستقبال وهي توفر بشكل عام مستوى معيشي أفضل بكثير للمهاجرين وعائلاتهم لكنها في الأخير تكرس علاقات التبعية والاستغلال.**

3 – ما الوضعية داخل بلد الاستقبال واستفادة كندا من المهاجرين؟

إن الهجرة سواء الدائمة او المؤقتة إلى كندا أو الكبيك تهدف إلى:

تعويض النقص الحاصل في وثيرة النمو الديمغرافي ،الحاجة الملحة الى اليد العاملة، والمسألة اللغوية بالنسبة لمنطقة الكبيك التي يربط سياسيوها ما بين الهوية اللغوية ومستقبل الهوية الاثنية لمنطقة الكبيك .

لقد احتلت كندا ما بين 2015 و2020 الصف الثاني من حيت الهجرة إليها وجاءت استراليا في المرتبة الأولى.

عدد كبير من المهاجرين،حوالي الثلث، يتوفرون على صفة "مهاجرمؤقت"ومنهم الطلبة والعمال الموسميون ولديهم حقوق أقل من باقي المقيمين بكندا الذين يتوفرون على الإقامة الدائمة او الجنسية الكندية. مع التذكير أن جزء من الطلبة هم في نفس الوقت يوجدون بسوق الشغل. لذا فإننا غالبا ما نتحدث عن "طالب–عامل" لديه ما يكفي من الوعي لفهم طبيعة المجتمع الكندي.

بالنسبة لمنطقة الكبيك حيث يتواجد غالبية المغاربة فهي كما ذكرت تعيش هاجس تراجع الساكنة من اصل فرنسي او الناطقة بالفرنسية لصالح اللغة الإنجليزية وهاجس فقدان التحكم في سياسة الهجرة لصالح الحكومة الفدرالية وما يعنيه ذلك من فقدان حلم الانفصال عن الفدرالية الكندية .

لذلك فإن استقطاب مهاجرين مغاربيين واسرهم يبعد شبح فقدان الهوية اللغوية لمنطقة الكبيك ،لكنه يجعل من قضية الهجرة الموضوع الرئيسي لدى اليمين واليمين المتطرف الذي يلعب دورا أساسيا في خلق جو معادي للمهاجرين.

بالنسبة للهجرة المغربية لكندا فإنها تبدو كهجرة مختارة لكنها في الحقيقة هي هجرة اضطرارية : لقد قدم اللبنانيون والجزائريون إلى منطقة الكبيك هروبا من الحرب الأهلية والفلسطينيون لأنهم فقدوا أرضهم بسبب الإستيطان العنصري الصهيوني واليونانيون هربا من النظام العسكري السابق والتونسيون هروبا من الوضع السياسي لما بعد ثورات الربيع العربي، بمعنى آخر هنالك دائما أحداث سياسية كبرى تدفع الناس إلى ترك أوطانهم. والسؤال المطروح هو ما الذي يدفع هذا العدد المهم من المغاربة للرغبة في مغادرة البلاد بشكل جماعي وخاصة لدى الفئات المتوسطة والمتعلمة. إنها وبكل بساطة الحرب الطبقية التي تدور رحاها بالمغرب والتي دمرت أحلام فئات واسعة من البورجوازية الصغرى والمتوسطة وألقت بها في غياهب الغربة والمساهمة في خلق الثروة لدى دول الاستقبال والتخفيف من أزمة النظام الحالي عن طريق التحويلات المالية المهمة عوض المساهمة في تغيير الوضع السياسي للبلد الأصل.

إن الهجرة الانتقائية التي تطبقها الدولة الكندية ساهمت في تهجير العديد من المغاربة من الفئات المتوسطة والطلبة والذين يلتحقون بسرعة بسوق الشغل–نظرا لنسبة البطالة الجد منخفضة– والذين يشكلون اليوم جزءا مهما من الطبقة العاملة،سواءا تلك التي تقوم بعمل «ذهني أو يدوي"

4 حول هجرة الأدمغة والكفاءات، كيف تقدمون للقراء هذه الوضعية؟

إن عدد المغاربة المقيمين بكندا يصل اليوم إلى حوالي 300.000 مهاجر، ثلث هؤلاء لا يتجاوز سنهم 15 سنة وستستفيد منهم كندا والكبيك مستقبلا.

كل سنة يصل حوالي 5000 شاب من المغرب إلى الكبيك وكندا للدراسة والبحث العلمي وهنالك آليات للتعاون لضبط حركة هؤلاء المهاجرين في إطار ما يسمى محاربة الإرهاب.

مع العلم أن جزء مهم من هؤلاء الطلبة يشتغلون او سيشتغلون في مجالات متعددة: كالصناعات الغذائية الطيران، الإعلاميات إلخ وغالبتهم سيستقرون بشكل نهائي بكندا.

إن كندا لا تستفيد فقط من اليد العاملة المؤهلة المغربية، بل قامت باستثمار حوالي 77 مليون دولار كندي بالمغرب مع العلم أن الرأسمال الكندي جد نشيط في مجال استغلال المناجم في حين أن الاستثمارات المباشرة للمغاربة بكندا لا تتجاوز 2مليون دولار مع العلم أن الطبقة السائدة تقوم بتهريب جزء من "ثروتها إلى كندا بعيدا عن أعين الأعداء الطبقيين.

كخلاصة: الهجرة كما هي الآن تخدم مصالح دول الاستقبال وهي توفر بشكل عام مستوى معيشي أفضل بكثير للمهاجرين وعائلاتهم لكنها في الأخير تكرس علاقات التبعية والاستغلال.

الجبهة المغربية الاجتماعية في ذكرى 20 يونيو

كما كان مقررا خلدت الجبهة المغربية الاجتماعية ذكرى انتفاضة 20 يونيو المجيدة تحت شعار : "وفاء للشهداء وضد الغلاء والقمع والاعتقال السياسي والقهر الإجتماعي"، بتنظيم وقفات يوم الثلاثاء 20 يونيو 2023، في أكثر من 30 منطقة عبر ربوع الوطن، ننشر هنا تغطية بالصور لبعضها:

بالدار البيضاء:

نظمت الجبهة الإجتماعية المغربية بالدار البيضاء، كما هو الشأن في أزيد من 30 مدينة ومنطقة على الصعيد الوطني، وقفة احتجاجية بساحة السراغنة.

من وحي الأحداث

الأمن القومي يرعاه الأسد الأفريقي يا للعجب

التيتي الحبيب

لا زالت سياسة تطوير العلاقات بين النظام المغربي مع الكيان الصهيوني مسترسلة وتتوجه الى قطاعات حساسة بالنسبة للعديد من البلدان وهنا عندنا لم يعد هناك مانع او حتى شكل التحفظ الذي تفرضه الاعتبارات السيادية.

بالأمس أعطي الضوء الأخضر لرئيس البرلمان المغربي لاستضافة رئيس ما يسمى بالكنيست الصهيوني وكانت زيارته لقبة برلمان المغرب اول زيارة من نوعها بالنسبة للدول المطبعة او المرتمية في مستنقع الخيانة ولا واحدة استطاعت ان تدفع مؤسساتها النيابية لاقتراف ما فعله البرلمان المغربي. لقد حققت هذه المؤسسة السبق في الانبطاح والتزلف للوبي الصهيوني على الصعيد الدولي.

أما المستجد الخطير أيضا هو مشاركة الكيان الصهيوني بفرقة عسكرية عن لواء من الجيش الصهيوني له رمزية عدوانية تميزه عن باقي مكونات جيش الاحتلال. لقد رفع الكيان الصهيوني من درجة حضوره في مناورات الاسد الافريقي لعام 2023 التي اختتمت يوم 16 يونيو 2023 من مستوى الحضور كمراقب الى درجة الحضور بفريق عسكري يمثل لواء غولاني السيء الذكر.

"وهو لواء مشاة تشكل عام 1948 بعد انشقاقه عن عصابات الهاغانا، شارك اللواء في حرب 1948 ضد المقاومة الفلسطينية مرتكبا مجازر في حق الشعب الفلسطيني، وفي العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ، وفي حرب 1967 قاتل لواء غولاني على الجبهتين الأردنية والسورية، وفي حرب 73، وفي اجتياح لبنان عام 1982، شارك في العدوان على لبنان عام 2006 وتكبد خسائر فادحة على يد حزب الله." (معطيات عن صفحة الرفيقة المناضلة خ.ا)

انه مكر التاريخ أن تحضر عصابة غولاني لتتبع اخبار ومعطيات الضباط والجنود الذي شاركوا في حرب 1973 في الجولان ولتكتب نهاية تاريخ المانعة وارادة الشعوب في عزل هذا الكيان المجرم. حضرت الكتيبة لترفع من درجة التطبيع الى حد اختراق السيادة الامنية المفترضة وتلويث ذاكرة الشعب المغربي ودفعها للقطيعة مع التضامن مع قضية الشعب الفلسطيني وإزالته من وجدانه.

لكن ما لايدركه الساهرون على تطوير هذه السياسة الرجعية وهو انهم كلما أمعنوا في مخططاتهم يزيد شعور شعبنا بالعار والمهانة ومن اسرار التاريخ هو ان هذا الشعور بالعار يتحول الى الإحساس بالانتفاض عليه والنضال الحازم من اجل مسح العار وإعادة الاعتبار للشعور الوطني الصادق تجاه ذاته كشعب وتجاه الشعوب المظلومة وعلى رأسها الشعب الفلسطيني المغتصبة أرضه وحقوقه الراسخة.

ومن مفارقات هذا الوضع البئيس الذي يفرض على شعبنا هو إذلاله إلى درجة استباحة الأمن القومي المفترض تحصينه بعد السيادة الغذائية والطاقية وجعلها مرهونة بيد الامبريالية الامريكية وحليفها الكيان الصهيوني.